ثنائية الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة العربية

دراسة تطبيقية في أشعار المفضليات

The Binary grammatical function of the word

in Arabic sentence

Dirasat tatbiqiat fi 'ashear almfdiliat

إعداد

إيمان حامد عبدالله الشيّاب

المشرف

الدكتور يوسف ربابعة

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة فيلادلفيا

2020

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (ثنائية الوظيفة النحوية في الجملة العربية، دراسة تطبيقية في أشعار المفضليات) وأجيزت بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور يوسف ربابعة، مشرفا ورئيسا أستاذ مشارك، لغة ونحو	.....
الدكتور عمر الكفاوين، عضوا أستاذ مشارك، الأدب العربي القديم	.....
الدكتورة هالة العبوشي، عضوا أستاذ مساعد، اللغة والنحو	.....
الدكتور مصطفى حيادرة، عضوا خارجيا أستاذ مشارك، اللغة والنحو	.....

تفويض

أنا إيمان حامد عبدالله الشيّاب أمنح جامعة فيلادلفيا تفويضا غير حصري دون مقابل بنشر رسالة الماجستير المقدمة من قبلي بعنوان "ثنائية الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة العربية"، وذلك لغايات البحث العلمي أو التبادل بين المؤسسات التعليمية، والجامعات، أو لأي غاية أخرى تراها جامعة فيلادلفيا مناسبة.

التوقيع:

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي وحنانهما بلسم جراحي، إلى أغلى الحبايب

"والدي الحبيبين"

إلى سندي وعزتي وفخري

"إخوتي"

إلى من قدّم المساعدة، وكان عونا لي

"الأصدقاء"

أهدي ثمرة جهدي واجتهادي

شكر وتقدير

الحمد لله على ما أنعم، وله الشكر على ما ألهم، والثناء بما قدّم من عموم نعم ابتداها، وسبوغ آلاء أسداها، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطاهرين، وبعد:

يطيب لي وأنا على أعتاب هذا الجهد المتواضع، أن أقدِّمَ شكري إلى أستاذي ومشرفي الدكتور **(يوسف ربابعة)**، الذي قدّم لي الكثير من جهده الصادق، ووقته الثمين، مما أسهم في أن تكون هذه الرسالة على هذا الوجه، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمعالي **(السيدة ليلى شرف المحترمة)** أطال الله في عمرها وأمّدها بموفور الصحة والعافية، كما أتقدم بالشكر إلى العم الفاضل الملازم **(زكريا العمايرة)** لما أبداه من يد العون والمساعدة، وإلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا علي بقبول قراءة هذا الرسالة، وتقديم الملاحظات والتوجيهات، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وهم:

1. الدكتور عمر الكفاوين.
2. الدكتورة هالة العبوشي.
3. الدكتور مصطفى حيادرة.

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى **والدي بارك الله بعمرهما**، وأدامَ الله عليهما الصحة والعافية.

كما أشكر أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اللغة العربية في جامعة فيلادلفيا؛ لما أبدوه من آراء وتوجيهات، ساهمت في إثراء هذه الدّراسة.

وخالص شكري إلى كلِّ من مدّ لي يد العون

الباحثة

إيمان الشيّاب

المحتويات

قرار لجنة المناقشة ..... ب
تفويض ..... ج
الإهداء ..... د
شكر وتقدير ..... هـ
الملخص باللغة العربية ..... و
المقدمة 1
التمهيد 6
الفصل الأول: الثنائية الوظيفية 27
المبحث الأول: الوظيفة النحوية في الجملة 28
المبحث الثاني: وظيفة الكلمة النحوية في الجملة 40
المبحث الثالث: حالات ثنائية الوظيفة النحوية 52
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية في كتاب المفضليات 58
المراجع 75
الملخص باللغة الإنجليزية 78

الملخص

ثنائية الوظيفة النحوية في الجملة العربية

إعداد الباحثة

إيمان حامد عبدالله الشيّاب

إشراف الدكتور

يوسف ربابعة

عنيت هذه الدراسة بالبحث في ثنائية الوظيفة النحوية في الجملة العربية، إذ يبيّن من خلال شواهد الاستعمال في العربية أن هذه الوظيفة، في صور الكثير منها، تحمل وظائف نحوية متعدّدة ويفسر النحاة تلك الثنائية معتمدين ضوابط مختلفة، يعدّ المعنى واحدا منها، وهو ضابط مهم جدا في جوانب كثيرة من نظرية النحو العربي، إلا أن ضوابط أخرى كالبنية الصرفيّة والموقع النحوي تتقدم عليه أحيانا، وقد يكون ذلك لما تحققه هذه الضوابط لنظريّتهم من تماسك وثبات.

وقد خصصت الدراسة لبيان ثنائية الوظيفة النحوية في أشعار المفضليات من خلال الاستعمال النحوي للمشتقات العاملة وخلصت الدراسة إلى أن الكلمة تدخل في الجملة لتؤدي وظيفة نحوية معينة، كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو الحال وغيرها ، ويظهر في النص الشعري لدى المفضل الضبي في بعض أشعاره التداخل الدلالي بين الوظائف النحوية، إذ إن الوظيفة النحوية قائمة على القول بالعامل ومنضبطة عند النحاة بضوابط مختلفة.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

إن من أبرز اللغات وأكثرها تداولا بين شعوب العالم هي اللغة العربية، فهي التي نزل بها القرآن الكريم على سيدنا محمد _ صلى الله عليه وسلم_.

فهذه اللغة العريقة تتألف من العديد من العلوم أبرزها علم النحو، فالنحو أحد علومها الذي يعين على دراسة أصول تكوين الجمل، وتحديد أساليب تكوين الجمل ومواضع الكلمات ووظيفة كل منها داخل التركيب، بالإضافة إلى ذلك يعمل على تحديد الوظائف النحوية، مثل: الابتداء والفاعلية والمفعولية.....، أو الأحكام كالتقديم والتأخير والإعراب والبناء.

فالجملة تشكل مجالاً تركيبيا ودلالياً تدور فيه كثير من الأحكام النحوية، فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سمّاه بعضهم بعلم الإعراب لأن مفهومه منحصر في البحث عن الحركات والعلامات التي تتصل بأواخر الكلم من رفع وجزم ز نصب وجر دون ربطها بالمعاني التي ينتجها المتكلم في أدائه.

ومن هنا ظهرت فكرة ارتباط النحو بعلم الدلالة حيث تعد الدلالة النحوية من أهم القضايا التي شغلت بال الباحثين فكانت موضوع بحثهم وانشغال فكرهم لكون الفهم الصحيح للنحو هو الأساس الدلالي الذي يحصل من خلال العلاقات النحويّة بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعا معيّنا في الجملة حسب قوانين اللغة؛ إذ أن كل كلمة في التركيب لا بد أن تكون لها وظيفة نحوية

من خلال موقعها، فمصطلح الوظيفة النحوية يعد المعنى الذي تكتسبه الكلمة مع الكلمات الأخرى داخل السياق، فهي نتاج تفاعل المفردات في المواقع النحويّة.

ومن هنا فقد كان موضوع الدراسة موسوماً بـ: ثنائية الوظيفة النحوية في الجملة العربية، لبيان كيفية الدلالة النحوية من خلال الوظائف النحوية ومدى ارتباط النحو بالدلالة.

وقد اقتضت هذه الدراسة طرح جملة من التساؤلات:

1. ما مفهوم الثنائية؟
2. ماذا نقصد بمصطلح الوظيفة النحوية؟
3. أين يكمن دور الوظائف النحوية في انتاج الدلالة؟
4. ما نظرة النحاة القدماء والمحدثين لمصطلح الوظيفة؟
5. ما العلاقة بين الوظائف النحوية والدلالية؟
6. هل للوظيفة النحوية دور في أشعار المفضليات؟

وقد تكونت الدراسة من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

المقدمة: بدأت بالتعريف بالدراسة، ومن خلالها بينت اختيار التعريف بمصطلح الوظيفة النحوية، وأهميتها وأهدافها، ثم الحديث عن الدراسات السابقة، ومن ثم تطرقت إلى المنهج الذي اتبعته في دراستي.

التمهيد: ذكرت فيه نبذة عن مفهوم الثنائية والوظيفة النحوية، ومن ثم تناولت المفاهيم المتعلقة بالدراسة كالتعداد اللغوي ومفهوم الدلالة النحوية.

الفصل الأول: تناولت به دراسة مصطلح الوظيفة النحوية والأساليب الأساسية التي تعلقت بالوظيفة، ويضم بابين: المبحث الأول: الوظيفة النحوية في الجملة، والمبحث الثاني: وظيفة الكلمة النحوية في الجملة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لثنائية الوظيفة النحوية في كتاب المفضليات.

الخاتمة: أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

الدراسات السابقة:

لقد اخترت مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت قضايا متنوعة في الوظيفة النحوية، ومن هذه الدراسات:

1. دراسة أحمد المتوكل (1985): الوظائف التداولية في اللغة العربية

تقوم هذه الدراسة بالبحث عن الوظائف التداولية في اللغة العربية من خلال الانطلاق من النحو الوظيفي، الذي عده الباحث من أكثر النظريات الوظيفية التداولية استجابة لشروط التنظير. كما وقام بتحديد الوظائف التداولية في العربية، وقسمها إلى قسمين:

1. وظائف داخلية تتمثل بـ: البؤرة والمحور.
2. وظائف خارجية تتمثل بـ: المبتدأ والذيل والمنادى.

وأطلق على الوظائف الخارجية هذا الاسم، لأنها وظائف لا تمتلك أي بعد دلالي أو تركيبي، لأنها لا تشكل جزء من الجملة، فهي خارجة عنها. ورأى أن الوظائف التداولية تمتاز عن الوظائف الدلالية والتركيبة بأنها مرتبطة بالمقام الذي يشكل بناء حال المتكلم والسامع.

2. دراسة يحيى أحمد (1989): الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة

قام الباحث بالاهتمام بأثر الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ومن أجل تحقيق غايته واهتمامه عمل على تحديد مفهوم الاتجاه الوظيفي، وتحديد مجال دراسة مفهوم الاتجاه الوظيفي،

حيث يعتقد الباحث أن الاتجاه الوظيفي مدرسة من مدارس الفكر اللغوي ومجاله يتحدد في الاهتمام بكيفية استخدام اللغة، وأيضا رأى أن هذا الاتجاه يعمل على الربط بين اللغة وبين طريقة توظيفها، وأن هذا الربط قام على ثلاثة مظاهر تتمثل بـ:

- خيارات متعددة متاحة للمتكلم.
- علاقة وثيقة بين اللغة والمجتمع.
- أن الوظيفة التي تؤديها اللغة تنشأ عن تضافر العناصر اللغوية.

وتوصل في النهاية إلى أن التحليل الوظيفي للغة يهدف إلى توضيح الوظائف التي تؤديها اللغة في البيئة اللغوية، كما وأنه عرض على ذلك بعض المدارس الوظيفية مثل: مدرسة براغ، ولندن.

3. دراسة لطيفة النجار (1995): منزلة المعنى في نظرية النحو العربي

قامت الباحثة في دراستها بلمس أثر المعنى في نظرية النحو، مع محاولتها للرد على بعض أسس الدراسات اللغوية إلى أصول تراثية عربية، حيث تمكنت من ذلك من خلال استنطاقها لبعض النصوص التراثية، كما وأنها حققت جهدا في وضع المعنى ضمن إطار يكون فيه ضابطا للتحليل اللغوي ومادة الدراسة. وعملت على دراسة الوظائف النحوية من منظور وظيفي، فهي تعتقد أن الوظيفة النحوية لا تقتصر على تحديد الدور الإعرابي الذي تقوم به كل وظيفة بل إلى محاولة الكشف عن الأبعاد المعنوية التي تؤديها كل وظيفة. وخلصت إلى أن التوصيف الجديد الذي قدمه المحدثون لدراسة العربية، لا يعد بديلا للنحو العربي بل هو طريقة جديدة لدراسته.

4. دراسة فاضل السامرائي (2000): معاني النحو

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الدلالات المعنوية للتراكيب النحوية المختلفة، حيث أكد

على أن لكل تركيب معنى خاص به، فالتغير الشكلي لابد أن يتبعه تغير معنوي، لذلك ركز الباحث على معاني التراكيب النحوية المتعددة مع الحديث عن معاني مظاهر العدول فيها، وعرض في دراسته للتعدد في بعض الوظائف النحوية بشكل مختصر دون التفصيل. فتحدث عن معاني الذكر، الحذف، التقديم، التأخير، الاستفهام،...إلخ، من المظاهر العدولية، وجعل القرآن الكريم المصدر الأول لبحثه، فنظر من خلاله إلى الفروق البيانية بين الآيات وفي سياقاتها التعبيرية وآثرها في المعنى.

5. دراسة محمد أحمد خضير (2001): الإعراب والمعنى في القرآن الكريم

تقوم هذه الدراسة على البحث عن العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى(الدلالة). حيث توسع في حديثه عن المعنى، وبحثه في معاني الأبواب النحوية: (مرفوعات، منصوبات، مجرورات)، مستشهدا بذلك على أمثلة من آيات القرآن الكريم، كما وأكد الباحث على ضرورة تمثل السياق اللغوي والسياق الخارجي، لأنهما يعملان على تقريب المعنى المقصود.

وخلص إلى أن المعربين تتعدد عندهم أوجه الإعراب، نتيجة للتعدد في فهم النص، وبالتالي فإن العلاقة وثيقة بين الإعراب وبين المعنى.

التمهيد

أولاً: الثنائية

ثانياً: الوظيفة النحوية

ثالثاً: ثنائية الوظيفة النحوية

رابعاً: المفضليات

أولاً: الثنائية

ذكر مفهوم الثنائية في معجم الصحاح بأن الثنائية مذهب يقول بمبدأين يدبران العالم، أو يدبره أحدهما، ويفسده الآخر[1].

وذكر أيضا يوسف محمد في كتابه معجم العربية الكلاسيكية أن الثنائية هي ذو الاثنين ومزدوج الشيئين. ومن الألفاظ: ما كان بناؤه من حرفين[2].

وهناك من يعرف الثنائية معنى خاصا في اللغة، فمثلا ذكر معجم المعاني الجامع أن الثُّنائيَّة اللُّغويَّة هي تعبير يقصد به الكتابة بلغة والتّكلم بلغة أخرى. العلوم اللغوية مصطلح يُطلق على استعمال لغتين أو تعايشهما جنبًا إلى جنب في مجتمع معيَّن مثل بعض دول إفريقية التي تتكلم السَّواحيليَّة والإنجليزيَّة، أو السَّواحيليَّة والفرنسيَّة. وذكر أيضا أن العلوم اللغوية مصطلح يُطلق على ظاهرة الازدواج اللُّغويّ؛ أي الفصحى والعاميّة.

حيث تعد ظاهرة لغويّة غير واضحة المعالم، لدى معظم الباحثين على أرض الواقع، هذا ما أكدته الدّراسات الّتي تناولت موضوع الثّنائيّة اللّغويّة في مختلف زواياها سواء أكانت في أثرها على الفرد أو أثرها على اللّغة العربيّة، وبحكم الانفتاح على العالم في ظل الثّراء المعلوماتي والتّقدم التّكنولوجي؛ أصبح من الضّروري تعليم أبناء أي مجتمع من المجتمعات اللّغات الأجنبيّة باعتبارها خاصية من خصائص الاتصال والانفتاح على العالم والحضارات الأخرى، وأن تعليم الفرد للغات الأخرى بجانب لغته الأصيلة هو السبيل لتوسيع مداركه، وإثراء تجاربه في تكوين شخصيّته للقرن الحادي والعشرين .

---

(1) مرعشلي، نديم، مرعشلي، أسامة، (1975). الصحاح في اللغة والعلوم، ط1، بيروت، ص127.

(2) رضا، يوسف محمد، (2006). معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، ط1، بيروت، ص436.

فقد عرّفها البعض بأنّها: "استخدام الفرد لغتين مختلفتين كاللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة". كما عرفها البعض بأنّها: "تعلّم الفرد لغة ثانية غير اللّغة الأم مع استخدامها استخدامًا متبادلًا مع اللّغة الأم؛ يهدف من تعلّمها إلى تمكين الفرد من استخدام كلا اللّغتين بنفس القدر من الإتقان.

وفي هذه الدراسة اتبعت منهجين وفقا لمقتضيات الدراسة. ففي البداية اتبعت المنهج الوصفي في التعريف بالمصطلحات النحوية، ثم انتقلت إلى المنهج التحليلي الذي يبدأ بالملاحظة ثم ينتقل للتجريب وجمع المادة ذات الصلة بالدراسة وصولا إلى نتائج البحث المرادة.

سأوضح مفهوم ثنائية الوظيفة النحوية ومن ثم تطبيقه في كتاب المفضليات للمفضل الضبي، والتي ستظهر آثاره في الأبيات الشعرية، حيث يتكون كتابه من جزئين يضمان مئة وثلاثين قصيدة، يبلغ عدد أبياتها ألفين وسبعمئة وعشرين بيتا.

ثانياً: الوظيفة النحوية

يقصد بالوظيفة النحوية: ما تؤديه إحدى الكلمتين بالنسبة إلى الأخرى كونها فعلا لها، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو تمييزا، أو مستثنى، أو نعتا، أو بدلا، أو مضافا، أو مضافا إليه، إلى آخر ما تؤديه الكلمات المرتبطة ببعضها، أو الكلمات الرابطة بينها من (معاني النحو) التي فصلها النحاة إلى أبواب النحو المعروفة[1].

ويعد النحو حاليا فرعا من علم اللسانيات ويولي اهتمامه بالوظيفة التي تقوم بها الكلمات في تأليفها لتراكيب الجملة الفعلية والجملة الاسمية وما يلحق بها من أبواب ومفردات في كتب النحو، وتعد نظرية عبد القاهر الجرجاني هي (نظرية النظم) التي بناها على معاني النحو، إذ يقرر فيها من باب التعريف بالوظيفة النحوية أن معاني النحو وأحكامه هي التي تجمع بين الكلمات وتؤلف بينها، وتجعل بعضها سببا من بعض على سبيل الفاعلية أو المفعولية أو ما شئت من وظائف نحوية.

وقد تنبه بعضهم إلى أن النحو العربي نحو وظائف وأن العلامات الإعرابية مؤشرات ودلائل على هذه الوظائف، بالرغم من اشتراك العديد من الوظائف النحوية في علامة واحدة، وبخاصة المنصوبات.

نشأ مصطلح الوظيفة النحوية من إحدى المدارس اللسانية عند الغربيين التي تبحث في أسرار التراكيب، والكشف عن قيمتها في تأدية المعاني، وهي المدرسة الوظيفية التي تأسست سنة 1962 ولها أعلامها البارزين، ودعت هذه المدرسة إلى بحث وظيفة العناصر اللغوية داخل الجملة أو التركيب، التي تقوم بدور التمييز بين المعاني والوظائف التعبيرية، وتحدد العلاقات الأساسية

---

(1) السيوطي، جلال، (1990)، الأشباه والنظائر، ط1، دار الكتب العلمية، 2/3.

للجملة مثل وظيفة الفاعل، والمفعول، والمضاف.[1]

ويقصد أيضا بالوظيفة النحوية: الموقع النحوي الذي تشغله الكلمة بسبب علاقتها بالعناصر اللغوية الأخرى في التركيب، وقد يكون أصليا أو متمما كالنعت والحال والفاعلية والتبعية والإضافة وسوى ذلك[2] أو هي ما تؤديه الكلمات الرابطة والمرتبطة ببعضها من معاني نحوية كونها: فعلا لها أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو تمييزا أو مستثنى أو نعتا أو بدلا أو مضافا إلى آخر ما فصله النحاة في أبواب النحو المعروفة، وقد صنف النحاة السابقون هذه الكلمات سواء ما كان رابطا أو مرتبطا إلى ثلاثة أصناف سميت عندهم (أقسام الكلم) وهي: الاسم والفعل والحرف[3].

وتمثل الرتبة مع العلامة الإعرابية أساسا رئيسيا من الأسس التي يقوم عليها تحديد الوظيفة النحوية، وهو ما يقصد به (الموقع الأصلي)، والعلامات الإعرابية هي إشارات منطوقة أو مكتوبة تدل السامع أو القارئ على العلاقات بين معاني المفردات حسب ما يريد المتكلم أو الكاتب[4].

والوظيفة النحوية مرتبطة بالعلامة الإعرابية وتحدد نوع الوظيفة النحوية، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في الآية (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ)[5]، فقد خرجت هذه الآية عن النسق المعتاد للجملة (فعل+فاعل+مفعول به) حيث تقدم المفعول به لفظ الجلالة (الله) على الفاعل (العلماء) وذلك لغرض بلاغي هو الحصر... والنصب العلامة الإعرابية هو الذي دل على أن المفعول به هو المتقدم والمتأخر هو الفاعل.

ولا ترقى الدلالة الوظيفية للوظائف النحوية إلى مستوى الدراسات البلاغية والنقد الأدبي

---

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيّات واللغة العربية، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1986، 13.
(2) الرضيّ، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، 1985، 211/1.
(3) مجلة اينو لتمان 1958–1875، ص200، ليدن: أرشيف بريل، 1959.
(4) ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب– بيروت، 70/2.
(5) سورة فاطر، آية 28.

والتجاوز إلى الدلالة التركيبية المعنوية وإن كانت شرطا لصحة السياق والأسلوب الصحيح في نظم الكلام بل تُعنى بتفسير مكونات الجملة الأساسية على أنها وظائف يؤديها كل مكون أو تركيب وإن شئت فقل (جملة) بحسب ارتباطها بما بعدها وما قبلها.

فالوظيفة النحوية مرادفة لمصطلح (إعراب)، وهو ذلك الجزء من النحو الذي يدرس التراكيب والكلمات في سياق جملتها لتبيين العلاقات والمعاني بينها بحيث يتخذ كل منها موقعه حسب قوانين التركيب في اللغة. وهو يهتم بحركات أواخر الكلمة كما يهتم بالوظائف النحوية.

والوظيفة النحوية للكلمة الواحدة تختلف من كلمة إلى كلمة، ومن جملة إلى جملة، وتدور مع المعاني النحوية، كالفاعلية، والمفعولية، والحالية، والتبعية، والإضافة، وتكتمل وظيفة وعمل الكلمة بالنظر إلى ما يجاورها من كلمات وحروف تشاركها في صياغة الجملة أو التركيب، فلابد للمتكلم أو الكاتب من وضع إشارات يهتدي بها السامع إلى تلك الوظائف[1].

والوظيفة النحوية قد تتناول العلامة الإعرابية لكلمة واحدة وقد تتناول أكثر من كلمة كما هو الحال في المركب العددي أو الإسنادي أو المزجي، وكذلك الوظيفة النحوية المتمثلة بالأداة فمعاني الأدوات هي وظائفها، وتعدد الحركات الإعرابية على الاسم يرجع إلى تعدد وظائفه، حتى تصبح الحركة الإعرابية الخاصة دليلا على الوظيفة الخاصة له، فالعلامة الإعرابية ليست مجرد إضافة شكلية توشح بها الكلمة بل هي رمز دال على الوظيفة النحوية الخاصة بالكلمة التي تحملها، ثم إن تعدد الوظيفة النحوية للمكون الواحد ميزة أسلوبية أسهمت في تنوع الأساليب وأضافت للمنشئين إمكانات أرحب وأوسع توافق نظام اللغة.

---

(1) السيوطي، جلال، 1990، الأشباه والنظائر، ط1، دار الكتب العلمية، 2/2.

الوظيفة النحوية ومصطلح الإعراب

الإعراب مصطلح قديم ذكره سيبويه في كتابه، وهو عند النحاة الإبانة عن المعاني بعلامات الإعراب، وقد يقصد به الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة، وقد حملت بعض المدارس اللسانية الحديثة (الاجتماعية) و(التطبيقية) و(الوظيفية) و(النصية) على هذا المفهوم وعدوه ناقصا، وأظهروا ما أسموه بـ(الوظيفة) وعلامتها، مضارعة لما رأوه في اللغات الأجنبية التي درسوا بها وتعلموا منها.

وللكلام المعرب مزايا كثيرة على الكلام غير المعرب وضياع الإعراب في العربية هدم للحضارة وضياع للغة واستغلاق لمعاني القرآن الكريم والفهم عن الله ورسوله مرادهما، ويروم أصحابه إلى رفع الوهم من أن يفهم أن النحو العربي نحو مفردات لا معاني، ولعبد القاهر الجرجاني: (الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها) فوظيفة الإعراب عنده الكشف عن العلاقات النحوية بين معاني الكلمات في تركيبها، ولابن هشام الأنصاري: (وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء، لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا، فالاقتصار في الكلام على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب) فهناك علاقة وطيدة بين الإعراب والمعنى، كون الحركات الإعرابية تشير إلى المعنى الذي يوجد في ذهن المتكلم والذي يترجم في وظيفة إعرابية معينة: الفاعلية أو المفعولية أو الحال أو الاستثناء.[1]

وأبواب النحو ما هي إلا تعبير عن كثير من الوظائف النحوية، وكل وظيفة من هذه الوظائف تتخذ لها طريقة شكلية للتعبير عنها مختصة باصطلاحها إما بالرتبة والترتيب أو بالشكل والحركة، حيث يعرف بالحركات (الضمة أو الفتحة) أيهما الفاعل وأيهما المفعول، والترتيب في

([1]) الأنصاري، ابن هشام،2000، مغني اللبيب عن شرح الأعاريب، ط4، الكويت، ص 47.

اللغة العربية له قيمة نحوية في التركيب إذ لو تغير لتغيرت وظائف الكلمات فيها، نجده مثلا في الفرق بين وضع الفاعل والمبتدأ من نحو (محمد جاء) و(جاء محمد) فالذي يدل على وظيفة الاسم (محمد) في الجملتين هو ترتيبه، والكلمات في الجمل تختلف وظائفها في السياق باختلاف التعبير عنها، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، وهذا الاتساع في الفهم اختصره النحاة السابقين بالقول بالعامل والعمل[1].

وقد أثل أهل العربية السابقون إرثا لغويا هائلا نضج في مراحل زمنية مبكرة لا تقبل تقريبا الزيادة والنقصان في مجال الدلالة والسياق والقرائن اللغوية، وعلى هذا الإرث ظهرت هذه الاتجاهات والمدارس الحديثة، والتي قامت على أسس تلك النظريات التي سطرتها الحضارة الإسلامية، وأخذها الناس بالدرس والتحليل، ولما درج وشاع وعرف بالنحو الوظيفي وهو الأخذ من النحو ما يعين على صحة الكلام والكتابة وسلامة الضبط والتأليف على سنن وقواعد ما تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم، ثم اتجهت أنظارهم إلى (الجملة ومعناها) وانتخاب ما يمكن أن نجعله قاعدة نحوية وظيفية لكي تصبح اللغة طريقا للتواصل الفكري والاجتماعي والثقافي، لا نحتاج فيه إلى الالتفات إلى لغة أخرى في تعليم الجيل الجديد.

وألف في هذا النوع من الكتب طائفة من الناس تحت أسماء وعناوين مختلفة مثل: النحو الواضح، والنحو الوافي، والنحو الوظيفي، والتطبيق النحوي، والنحو المصفى، والنحو الميسر.... وغيرها.

---

(1) الجرجاني .دلائل الإعجاز، طبعة المنار، ص 286 نقلا عن التفكير البلاغي عند العرب .حمادي صمود .ص424

ثالثاً: ثنائية الوظيفة النحوية

تدخل الكلمة في الجملة لتؤدي وظيفة نحوية معينة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو الحال...يتغير آخر معظم الكلمات العربية، تبعا لتغير وظائفها في التركيب، ويسمى هذا التغير الإعراب.

مثال: جاء زيدٌ/ رأيت زيدًا/ هذا كتاب زيدٍ.("زيدٌ" في الجملة الأولى مرفوع لأنه فاعل، وفي الثانية منصوب لأنه مفعول به، وفي الثالثة مجرور لأنه مضاف إليه).

حالات الإعراب التي تأتي فيها الكلمات العربية أربع وهي:

- الرفع، وعلامته الأساسية الضمة. ومن الوظائف النحوية التي تلازم الرفع الفاعل والمبتدأ والخبر.
- النصب، وعلامته الأساسية الفتحة. ومن الوظائف النحوية التي تلازم النصب المفعول به والحال والتمييز.
- الجر، وعلامته الأساسية الكسرة. ويلازم الجر المضاف إليه والاسم المسبوق بحرف جر.
- الجزم، وعلامته الأساسية السكون، ويأتي في هذه الحالة الفعل المضارع المسبوق بأداة جزم.

ولكي نحدد الوظائف النحوية على وجه من الدقة، فلا بد لنا من معرفة الأهداف التي نتبعها من تعليم النحو التي من بينها صحة ضبط الكلمة مفردة ومركبة في الكلام، ومعرفة منهج العربية في تأليف الجمل، وصوْغ العبارات وفهم وظيفة الكلمة في الجملة، ومعرفة الفروق بين التراكيب، وكل ذلك في إطارها تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم، إذ إن غاية النحو معرفة النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى[1].

---

(1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (2006)، الاقتراح في علم أصول النحو، دار البيروتي، ط2، دمشق، ص7.

وهذا الأمر يشير إلى فهم وظيفة النحو أعمق من مجرد كونه قواعد لضبط حركات الإعراب، أو حتى بناء الجمل، فالربط بين صيغة النظم وصورة المعنى تكون للتعبير عن الجملة ومعناها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن العربية تجيز نوعين من التراكيب؛ الأول: يقرأ محمد الدرس، والثاني: محمد يقرأ الدرس، وفي كل منهما يكون محمد هو الفاعل، ولكن ليس من الضرورة أن نقول للدراس أن الفاعل في الجملة ليس محمدا كما في الجملة الأولى، وإنما هو ضمير مستتر تقديره هو، والذي يمكن من معرفة هذا التقدير من خلال تعليم صحة النطق ومعرفة منهج العربية في تأليف الجملة، وفهم مدلول كل مفردة أو تركيب يمكن أن يحقق القاعدة لهذه الأهداف والذي يجعلها قاعدة نحوية وظيفية[1].

إن الوصول إلى المعنى العام والمنطقي للكلام مسألة لا تتأتى لنا إلا بأخذ المعنى المعجمي للمفردة لمعرفة التراكيب المهيأة بأن تُدرج فيها؛ فالكلمة لها من العناصر التمييزية ما يُؤهِّلها للارتباط ببعض الكلمات دون البعض الآخر، وبسقوط أحد عناصرها التمييزية يتغير مجالُ دلالتها بأن تَنْزَاح وتعْدِلَ عن أصل معناها – مع بقاء العلاقة قائمة بين دلالتها الأصلية والدلالة التابعة – إلى دلالةٍ مجازية تُحدِّدها ملابسات السِّياق من قرائن لفظية ومعنوية وحالية. فمعرفة المعنى الإفرادي للكلمة إذن شرط أساسي في علم النحو؛ إذ إن عامل التفريق أو التمييز بين وظيفة نحوية وأخرى، هو اختصاص كل وظيفةٍ بمعنًى تقسيمي يتميز عن غيرها ينصُّ عليه التعريف الخاص بها؛ كأن يكون الحال نكرة مشتقة، والتمييز اسمًا جامدًا.. وهلم جرًّا. وعلى هذا يتمُّ فهم الوظائف فهمًا صحيحًا استعانةً بالسِّياق وقرائنه، وتُوَجَّه وِفقًا لما يأتي لمفرداتها من دلالاتٍ وجهات خاصة بحسب أصل الكلام الذي تُعد مخالفته بوجه من الأوجه الدلالية نسخًا وظيفيًّا له[2].

---

(1) حسان، تمام، (2006)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، عالم الكتب، ص231

(2) الصافي، خديجة محمد، (2008)، نسخ الوظائف النحوية، ط1، دار السلام، ص 50.

وقد نالت قضية الجملة في النحو العربي قديما وحديثا اهتمام الدارسين لأنها أساس التركيب في اللغة العربية، فهي البناء الأساسي الذي يستقيم به الكلام، وقد تطور مفهومها منذ عهد النحاة الأوائل إلى العصر الحديث بفضل التراكم المعرفي وتطور العلوم اللغوية، وظهور نظريات لسانية جديدة، أسهمت في تغيير وإضافة كثير من المفاهيم والعناصر.

فكل من النحو الوصفي والبنيوي والنحو التوليدي التحويلي والنحو الوظيفي أسهم في وضع نظرية نحوية للغة العربية عن طريق التطبيقات والممارسات التركيبية على الجملة النحوية العربية[1].

وإذا كانت الدراسة اللغوية الحديثة تنطلق من الجملة، فإن دراسة النحاة العرب اعتمدت الكلمة وحدة لتحليل الجملة لكونها تمثل العنصر الذي يظهر عليه الإعراب، إلى أن هذا لا ينبغي أن يُفهم منه أن النحو العربي نحو مفردات فقط، لذا فإن الناظر في كتب النحو القديمة نظرة غير متأنية لا بد أن يصدر أحكاما بعيدة عن الصواب كالحكم على الأقدمين بأنهم لم يهتموا بمفهوم الجملة، وإنما اهتموا بالأجزاء المكونة لها، وقد يساعد على هذا الاعتقاد ما يوجد من آراء في بعض الكتب؛ وهذا ما تناوله البحث في هذا المبحث من خلال التركيز على مفهوم الوظيفة النحوية في الدرس النحوي القديم والحديث، مع رصد الأهداف المسببة له[2].

والهدف الذي يسعى إليه هذا البحث هو إظهار ثنائية الوظيفة النحوية و استعمالاتها في كتاب المفضليات، من ناحية ارتباطها بإعراب المفردات عامة، وبيان العامل النحوي للمفردات موجهةً لغرض ما أو مقصد بذاته.

فنجد مثلا في قوله تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) (البقرة / 130).

---

(1) الجملة في اللغة العربية _ البنية والوظيفة_ رسالة دكتوراه ص 11

(2) مصدر سابق، ص12.

يلاحظ أن الوظيفة النحوية "من سفه نفسه" المؤلفة من اسم الموصول "من"، والفعل الماضي "سفه"، وفاعله المضمر الذي لا يخلو منه "هو"، والمفعول به "نفس"، والمضاف إليه الضمير المتصل "ه" قد أدت وظيفة الفاعل[1].

(1) البزرة، أحمد مختار، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، دراسة تحليلية لنموذجين من الاشتغال طبيعته وإعرابه، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، 1985

رابعاً: المفضليات

المفضل الضبي: اسمه وكنيته

وردت ترجمته وبعض أخباره في مصادر كثيرة، ولكن معظم ما ورد فيها متناقل مكرر.

وأكمل صورة لنسبه ترد على النحو الآتي: المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم بن أبي سلمى بن ربيعة بن زبان بن عامر بن ثعلبة بن ذؤيب بن السيد بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة[1].

ويقف بعض المصادر دون استكمال هذا النسب، إيجازا، لا إخلالا متعمدا[2].

وينتهي نسبه إلى مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وترد له في المصادر كنيتان: أبو العباس، وأبو عبد الرحمن[3]. وشذّ ابن الجزري فكناه بأبي محمد[4]، ولعل ذلك خطأ طباعي أو سهو[5].

مولده ونشأته

لم تذكر المصادر التي ترجمت للمفضل الضبي تاريخا محددا لمولده، وقد ذكر محققا المفضليات أن شيوخه الذين سمع منهم كانت وفاتهم بين سنتي 132_148، وأن المفضل قد خرج مع إبراهيم بن عبدالله بن الحسن على الخليفة أبي جعفر المنصور، وأسر المفضل في الوقعة وكانت سنة 145، ورجحا أن تكون ولادته في العشر الأول من القرن الثاني[6].

---

(1) البغدادي، تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، ط2، بيروت، 1980، ص 299/3

(2) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ط1، بيروت،1951، ص210

(3) الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، القاهرة، 1947، تحقيق محمد أبي الفضل، ص35

(4) انظر غاية النهاية، 307/2

(5) شبيه السهو تسمية والد المفضل " أحمد" في شرح النهج 308/3

(6) انظر: المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط5، ص25

نشأ المفضل في الكوفة، وترعرع فيها وأخذ العلم عن أكابر شيوخها، وكان عصر نشأته من أفضل عصور رواية القرآن والشعر واللغة، وكانت له اليد في رواية الشعر، وأكبر دليل قول محمد بن سلام الجمحي: "أعلم من ورد علينا بالشعر وأصدقه _ من غير أهل البصرة_ المفضل الضبي"[1].

ثم قدم بغداد أيام هارون الرشيد[2]، وقد عاصر من حكام الدولة العباسية أبا العباس السفاح، وأبا جعفر المنصور، وابني المهدي والهادي ثم هارون الرشيد[3].

مكانة المفضل العلمية

اشتهر المفضل الضبي بأنه علامة في رواية الشعر، فقد نقل الذهبي عن أبي حاتم السجستاني في قوله: "هو ثقة في الأشعار....."[4]، وقال عنه الخطيب البغدادي: "وكان علامة راوية للآداب والأخبار وأيام العرب موثقا في روايته"[5].

ويعد المفضل الضبي من الطبقة الأولى الراوية للأدب الجاهلي، فقد عاش قريبا من عصر الجاهلية، وعاصر فترة التدوين الأولى، وشارك في جمع أشعار العصر الجاهلي، وكان سندا في الرواية لأشعار القدماء، وأخذ عنه كثير من الرواة الذين أتوا من بعده، إذ كان يحتل مكانة عالية

---

(1) الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، دار المدني، جدة، 1972، تحقيق محمود محمد شاكر، ص 23/1

(2) مصدر سابق،137/13

(3) بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم، بيروت، لبنان،ط5، 1948، ص 170

(4) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد بن الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995، ص 503/4

(5) مصدر سابق، 31/13

من الثقة بين أهل مدرسة الكوفة وبين أهل مدرسة البصرة المنافسة لمدرسة الكوفة وعلمائها[1].

ومما يؤكد ثقته في رواية الشعر ما أورده ابن الأثير، عن إبراهيم بن المهدي قال: حدثني السعيدي الراوية وأبو إياد المؤدب قالا: كنا في دار أمير المؤمنين المهدي بعيساباذ وقد اجتمع فيها عدد من الرواة والعلماء بأيام العرب وآدابها وأشعارها ولغاتها، إذ خرج بعض أصحاب الحاجب فدعا المفضل الضبي الراوية فدخل، فمكث مليا ثم خرج إلينا ومعه حماد والمفضل جميعا، وقد بان في وجه حماد الانكسار والغم وفي وجه المفضل السرور والنشاط، ثم خرج الخادم فقال: يا معشر من حضر من أهل العلم إن أمير المؤمنين يعلمكم أنه وصل حمادا الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره، وأبطل روايته لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها، ووصل المفضل بخمسين ألفا لصدقه وصحة روايته، فمن أراد أن يسمع شعرا جيدا محدثا فليسمع من حماد، ومن أراد رواية صحيحة، فليأخدها عن المفضل[2].

أما في القراءات فقد قال الذهبي عنه بعد أن نقل قول أبي حاتم الرازي إنه متروك القراءة والحديث، وقول أبي السجستاني عنه: "هو ثقة في الأشعار غير ثقة في الحروف، قال: بل قراءته حسنة قوية وأما الحديث ففيه لين"[3].

أما في النحو فقد كتب السيوطي: "لم يكن أعلمهم _ أي علماء الكوفة _ باللغة والنحو، وإنما كان يختص بالشعر"، وقد صرح السيوطي بعلمه بالنحو في بغية الوعاة وقدم علمه بالنحو على علمه بالشعر فقال: "كان عالما بالنحو والشعر"[4]، بل إن الزبيدي وضعه على رأس الطبقة الثانية

---

(1) انظر: ابن الأثير، معجم الأدباء، ص 2711

(2) انظر: ابن الأثير، معجم الأدباء، ص 2711/2710

(3) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق د.عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، حوادث ووفيات 141: 170

(4) انظر: السيوطي، بغية الوعاة، 297/2

عند حديثه عن اللغويين والكوفيين[1].

شيوخه

سمع المفضل الضبي لطبقة لها مكانتها بين العلماء في عصره منهم[2]:

1. عاصم بن أبي النجود[3]، المقرئ المشهور، فقد أخذ عنه القراءات والحديث[4]، يقول في تصوير علاقته بهذا الشيخ: "كنت آتي عاصما فأقرأ عليه، وإذا لم آته أتاني في بيتي"[5].
2. سماك بن حرب "أبو المغيرة الكوفي" وكان فصيحا عالما بالشعر.
3. سليمان بن مهران المعروف "بالأعمش"[6].
4. إبراهيم بن مهاجر الباجلي الكوفي المحدث[7].

تلاميذه

أخذ عنه الكثير، في مقدمتهم ربيبه "ابن الأعرابي"[8]، وأبو زكريا يحيى بن زياد "الفراء"، ومحمد ومحمد بن عمر القصبي، وأبو عمرو الشيباني، وعمر بن شبة، وحبيب بن بسطام الوراق الأزدي

---

(1) انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغوين، ص 210

(2) البغدادي، الخطيب، 2001، تاريخ بغداد، ط1، دار المغرب الإسلامي، 121/13

(3) العسقلاني، ابن حجر،1988، تهذيب التهذيب، ط1، دار المعارف النظامية، 38/5

(4) انظر: تاريخ بغداد، 122/13

(5) انظر: غاية النهاية 307/2

(6) انظر: تهذيب التهذيب 222/2

(7) انظر تهذيب التهذيب 147/1

(8) هو: أبو عبدالله محمد بن زياد الهاشمي، إمام اللغة، ولد بالكوفة، سنة خمسين ومائة

البصري[1].

مؤلفاته

ألف المفضل في الموضوعات التي كان يحسنها، وذلك خير شاهد على ما كان يحسن وهذه هي مؤلفاته التي لم يصلنا منها سوى كتابين، هما كتاب المفضليات وكتاب الأمثال[2]:

1. كتاب في العروض.
2. كتاب في معاني الشعر.
3. الاختيارات، وتسمى " المفضليات" وهو أهم تصانيفه.
4. كتاب في الألفاظ.
5. كتاب الأمثال.

التعريف بكتاب المفضليات

تعد القصائد المسماة باختيار المفضل أو المفضليات أقدم مجموعة شعرية في تاريخ الأدب العربي، إذا استثنينا المعلقات التي قيل إن حمادا الراوية جمعها وأخرجها للناس.

وكان ابن النديم أول من تكلم عن المفضليات مبينا سبب تأليفها وعدد قصائدها، فقد قال في الفهرست في ترجمة المفضل الضبي " وللمهدي عمل الأشعار المختارة المسماة المفضليات، وهي مائة وثمان وعشرون قصيدة، وقد تزيده، وقد تنقص، وتتقدم القصائد وتتأخر بحسب الرواية عنه، والصحيحة التي رواها عنه ابن الأعرابي"[3].

ويظهر من كلام ابن النديم أنّ ثمة روايات أخرى للمفضليات غير رواية ابن الأعرابي، لكن

---

(1) القفطي، جمال الدين، 1982، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 298/3

(2) ابن النديم،2010، الفهرست، المحقق: إبراهيم رمضان،ط1، دار الكتب العالمية، بيروت، ص 75

(3) المصدر نفسه، ص75

هذه الرواية أو النسخة اشتهرت، ورجحت على سواها للصلة الوثيقة بين ابن الأعرابي وشيخه المفضل الضبي.

وقد لفت الدكتور إحسان عباس الأنظار إلى أنّ للصراع بين العلويين والعباسيين أثرا في الخلاف بشأن فكرة المفضليات والباعث على تصنيفها، فأشار إلى أن العباسيين عزوا الفضل في ظهور الاختيارات إلى أبي جعفر المنصور، بينما ردّ العلويون الفضل إلى إبراهيم بن عبدالله[1].

وتكلم أيضا الأستاذان عبدالسلام محمد هارون وأحمد محمد شاكر كلاما طويلا بهذا الشأن، فبعد أن أوردوا الروايات المختلفة قالا: " وهذه أخبار كما ترى فيها اختلاف، وفي ها اضطراب، وفي ترجيح بعضها على بعض عسر وحرج، بل لعله غير مستطاع..... "[2].

شروح المفضليات

شرح المفضليات ستة أعلام هم: أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (305)، والأخفش في الاختيارين (315)، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي المصري المعروف بابن النحاس (338)، وأبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (421)، وأبو زكريا يحيى بن علي بن الخطيب التبريزي (502)، وأبو الفضل أحمد بن إبراهيم الميداني صاحب مجمع الأمثال (518)[3]؛ والمطبوع منها: شروح الأنباري، والتبريزي، والأخفش، وسيقتصر التحليل على شرحي الأنباري والتبريزي، أما شرح الأخفش فلا يتضمن أي مسائل نحوية أو صرفية، وإنما هو مجرد عرض للشعر، مع توقف جزئي عند بعض معاني المفردات، أو شرح بعض الأبيات؛ فهو شرح أقرب إلى الأدب والبلاغة منه إلى النحو والصرف؛ فبمقتضى ذلك اقتصار التحليل في الرسالة

(1) أمثال العرب، المفضل الضبي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، ص20

(2) المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون وأحمد محمد شاكر، القاهرة، ص 13

(3) انظر: الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد محمد شاكر، ص22، والضبي، المفضليات، تحقيق: قصي الحسين،ص13

على شرحي الأنباري والتبريزي.

الأنباري (_305)

هو أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري، والأنباري نسبة إلى الأنبار، ارتحل إلى بغداد لطلب العلم وهو شاب يرتع من مناهل العلم، اشتهر بثقافته العظيمة، وأدبه الرفيع، من مؤلفاته: "خلق الإنسان"، و"خلق الفرس"، و"الأمثال"، و"المقصور والممدود"، و"المؤنث والمذكر"، و"غريب الحديث"، و"شرح المفضليات"؛ ولم تذكر مصادر ترجمته عام ميلاده، أمّا وفاته فقيل أربع وثلثمائة في بغداد، وقيل في صفر سنة خمس وثلثمائة[1].

التبريزي (421_ 502)

هو أبو زكريا يحيى بن علي بن الخطيب التبريزي[2]، واختُلف في " الخطيب" فقيل لقبه، وقيل لقب أبيه، ويرجح قباوة[3] أن الخطيب لقب أبي زكريا ولا ينفي أن يكون لقب أبيه من قبل. ولد الخطيب التبريزي في "تبريز"[4] وفيها نشأ عقدين من عمره يتتبع آثار الثقافة الإسلامية في علومها وآدابها.

برع الخطيب التبريزي في علوم اللغة، والأدب، وألّف كثيرا من المؤلفات مثل: "تهذيب إصلاح المنطق"، و"تهذيب الألفاظ"، و"تهذيب غريب الحديث"، و"شرح اختيارات المفضل"، و"شرح ديوان امرئ

---

(1) انظر ترجمته: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،12:440_441

(2) انظر ترجمته: ابن الأثير، الكامل 8:258

(3) التبريزي، شرح اختيارات المفضل، تحقيق: فخر الدين قباوة ص9

(4) من أشهر مدن أذربيجان وهي مدينة عامرة حسناء ذات أسوار محكمة وفي وسطها أنهار جارية، انظر: الحموي، معجم البلدان 2:13

القيس"، و"شرح القصائد العشر"، و"مقدمة في النحو"، و"الوافي في علمي العروض والقوافي"[1].

سبب اختيار المفضل مجموعته الشعرية

عندما كان إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي مختفيا عند المفضل لأنه خرج على الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور كان المفضل يتركه ويخرج وفي إحدى المرات أراد المفضل الخروج من بيته لبضعة أيام فقال الخليفة أبو جعفر المنصور: إنك عندما تخرج يضيق صدري فأخرج لي شيئا من كتبك أتفرج به، فأخرج له المفضل كتباً من الشعر والأخبار.. فلما عاد المفضل وجده قد علّم على سبعين قصيدة اختارها، وكان له ذوق حسن في الشعر، فاستخرج المفضلُ القصائدَ السبعين وزاد عليها عشرةً فأصبحت ثمانين قصيدة وعندما قبض المنصورُ على إبراهيمَ ومعه المفضل، عفا الخليفة عن المفضل وجعله يؤدب ولده وولي عهده المهدي فقدم المفضلُ لتلميذه القصائدَ الثمانين فقرأها عليه، ثم قرأها الأصمعي فأقرها وزاد في قصائدها وزاد في بعض القصائد التي وضعها المفضل بعض الأبيات، ثم جاء مَنْ بعدَ الأصمعي وزادوا في بعض القصائد أبياتا أخرى حتى لم يعد ميسورا معرفة الأبيات الأصلية أو المزيدة[2].

يضم الكتاب 130 قصيدة معظم شعرائها جاهليون وقليل منهم مخضرمون وإسلاميون، يتراوح عدد أبيات القصائد الواردة في الكتاب ما بين عشرة (10) أبيات ومئةٍ وثمانيةِ (108) أبيات (لأطول قصيدة)، ولم يورد المفضل لكل شاعر أكثر من 3 قصائد إلا نادراً، وهذا معناه أن المفضل كان يختار أفضل القصائد بغضِّ النظر عن الموضوع.

قيمة المفضليات

قال شوقي ضيف عن المفضليات: ولو لم يصلنا من الشعر الجاهلي سوى هذه المجموعة

(1) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، 6: 191_196

(2) مصدر سابق، ص 47

الموثقة لأمكن وصف تقاليده وصفا دقيقا؛ فقد مثلت جوانب الحياة الجاهلية ودارت مع الأيام والأحداث. وعلاقات القبائل بعضها ببعض وبملوك الحيرة والغساسنة، وانطبعت في كثير منها البيئة الجغرافية. وقد جاء فيها كثير من الكلمات المندثرة التي لم ترد في المعاجم اللغوية على كثرة الألفاظ المهجورة، مما يرفع الثقة بها ويؤكدها[1].

قال علي الجندي في كتابه في تاريخ الأدب الجاهلي في أثناء حديثه عن المفضليات القصائد التي تتضمنها هذه المجموعة أصيلة، وأهل للثقة والاعتماد عليها[2] وقال أيضا: وقد لقيت المفضليات اهتمامًا كبيرًا من العلماء والأدباء والباحثين في شتى العصور، فكان لها شهرة عظيمة في الأوساط الأدبية والعلمية، وقام بدراستها كثير من الأدباء العرب والمستشرقين[3].

حيث أوضحت في هذا البحث ثنائية الوظيفة النحوية تطبيقا على شعر المفضل الضبي، لأهمية لغة شعره وقيمتها في الأدب العربي، فقد مثلت الكثير من الكلمات المندثرة التي لم ترد في المعاجم اللغوية، مما يرفع أهميتها وقيمتها بين الأشعار الأخرى. ولقيت الاهتمام الكبير من العلماء والباحثين في شتى العصور، وكان فكان لها شهرة في الأوساط الأدبية والعلمية، وقام بدراستها كثير من الأدباء العرب والمستشرقين.

وفاته

يقول محققا المفضليات عن كلامهما عن تاريخ وفاته: "وأمّا تاريخ وفاته فإن كل الذين ترجموا له، ما بين مسهب وموجز، سكتوا عنه إلا ثلاثة: الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام وميزان الاعتدال، والحافظ بن الجزري في طبقات القراء، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة، أرّخه الأولان

(1)ضيف، شوقي ، تاريخ الأدب الجاهلي،، دار المعارف، ط1، ص 177

(2)الجندي،علي، في تاريخ الأدب الجاهلي،، دار التراث، الأولى، 1412، 1991، ص 159

(3)الجندي،علي ، في تاريخ الأدب الجاهلي،، ص 160

في سنة 168، والثالث في سنة 171[1] .

(1)المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون وأحمد محمد شاكر، القاهرة، ص 25/24.

الفصل الأول

الثنائية الوظيفية

المبحث الأول: الوظيفة النحوية في الجملة

المبحث الثاني: وظيفة الكلمة النحوية في الجملة

المبحث الثالث: حالات ثنائية الوظيفة النحوية

المبحث الأول

الوظيفة النحوية في الجملة

لعل أكثر ما يجب على الباحث أن يحصل عليه هو تحقيق تصور واضح لمفهوم النحو، وتحقق هذا التصور مرهون بضبط المفاهيم التي تتعلق بهذا العلم (الوظائف النحوية، وعلاقة الكلمة النحوية في الجملة) ومعلوم هذه المفاهيم ليست على درجة واحدة سواء عند القدامى أو عند المحدثين.

مفهوم النحو لغة

النحو إعراب الكلام العربي، والنحو القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه نحوا، وانتحاء ونحو العربية منه.[1] " هو علم بقوانين يعرف بها أصول التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل هو علم بأصول يعرف بها صحيح الكلام من فساده"[2].

كما يعرفه السكاكي بقوله: " اعلم أن النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم بين الكلم لتأدية المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية وأعني بكيفية التركيب، تقديم بعض الكلم عن بعض ورعاية ما يكون من الهيئات والكلم، ونوعية ما يكون المفردة وما هو في حكمها[3].

---

(1) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ن. ح. و) دار صادر للطباعة والنشر بيروت _ لبنان، ط 1، 1997، 437114

(2)الجرجاني، الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، د.ط بيروت 1985،ص309،ص310

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1983، ص 75

والتعريف الأوضح والشامل الذي جاء به ابن جني: " انتحاء سمة كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم وشذ بعضهم عنها رُدّ به إليها وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم[1].

فالنحو عند ابن جني هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنبا للحن وتمكينا للمستغرب في أن يكون كالعربي في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام وموضوع النحو عنده ليس الإعراب فقط بل هو البحث في هيئات الكلمة المفردة ودلالتها على التصغير والتثنية والجمع والبحث في الهيئات المركبة وشبه الجملة.

يعد النحو لب الدراسة اللغوية، فقد لقي اهتماما كبيرا من قبل العلماء العربية منذ بداية الاشتغال بدراسة هذه اللغة؛ حيث يقول النحاة في تحديد علم النحو: " أنه علم يعرف به أحوال الكم إعرابا وبناء[2].

فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء؛ فهم لا يعنون كثيرا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه.

فقد بدأ النحو منطلقا عظيما وسعى لفهم القرآن الكريم ومعرفة أساليب التعبير عن تلك المعاني والكشف عن أسرار بلاغته ووجوه إعجازه، والسبب الذي لفت نظر المعنيين لوضع هذا العلم هو انتشار اللحن بسبب دخول غير العرب من الأمم في الإسلام واختلاط العرب بغيرهم مما جعل الحاجة الماسة إلى حماية القرآن الكريم الذي كان موضع العناية والاهتمام للمسلمين منذ أن

---

(1) ابن جني، الخصائص، عالم الكتب، ط1، بيروت، 2006، ص16

(2) ابراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، د، ط، القاهرة 2012، ص 12

اتصل العرب بغيرهم من خارج الجزيرة العربية فبادروا إلى إعراب القرآن وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات تدل على حركاتها، وكان ذلك عمل أبي الأسود الدؤلي[1].

فكانت الغاية من النحو معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب: أي تمييز صحيح الكلام من فاسده وفي هذا تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقا إلى غاية قاصرة وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة[2].

ويتبين مما سبق أن النحاة حين قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطؤوا في العربية من وجهين[3]:

الأول: حددوا النحو وضيّقوا بحثه: إذ اتبعناهم دون الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ومقدرتها في التعبير، فبقين هذه الأسرار مجهولة ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من أساليب ودلالة وغيرها.

الثاني: رسموا للنحو طريقة لفظية، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب وجر، من غير فطنة لما يتبع الأوجه من أثر في المعنى، ويجيزون في الكلام وجهين أو أكثر، من أوجه الإعراب ولا يشيرون لما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى وتصويره وبهذا يشتد جدلهم ويطول احتجاجهم ثم لا ينتهون إلى كلمة فاضلة[4].

وظل النحو العربي حبيس المنهج لوقت طويل ولم تعرف دراسة المعنى مكان فيه إلا في قليل مما كتبه النحاة إلى أن ظهر اتجاه جديد في دراسة النحو العربي على يد جماعة اللغويين

---

(1) ينظر ابراهيم مصطفى، نفسه،ص3، 4

(2) المصدر نفسه، ص 18

(3) ينظر، إحياء النحو، ص 58

(4) نفسه، ص 20

المحدثين نذروا أقلامهم في سبيل الاحتفال بدراسة المعنى والسعي في رد الاعتبار إليه، حيث خطا علماؤه خطوات لإنضاج الفكر النحوي والارتقاء به إلى أرفع مستويات الرقي العلمي؛ وذلك بتوسيع اتجاهات البحث فيه وتطوير وسائل الكشف عن وجوه معاني الكلام ومن بين هؤلاء النحاة سيبويه[1].

كما أن الشاطبي – وإن تكلم في النحو – فقد نبه في كلامه على " مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر فقط على أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، ونحو ذلك بل يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني "[2].

وفي هذا العصر بلغت دراسة النحو ذروتها بما قدمه النحاة من أعمال عظيمة، حيث أتى عبد القاهر الجرجاني وظهر تأثره بسيبويه وذلك من خلال نظريته الشهيرة المعروفة " بالنظم " حيث قال: " وما النظم إلا أن تضع كلامك في الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله "[3].

الغرض من نظم الكلام ليس توالي الألفاظ في النطق بل تناسق الدلالات وترتيب المعاني في النفس وأن اللفظ يتبع للمعنى في النظم، والكلم يترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس وبذلك كان أول ربط بين النحو وعلم المعاني في نظرية النظم[4].

---

(1) ينظر، مجلة فصلية محكمة التراث العربي، ملف الشيخ الطاهر الجزائري، العدد 168، ذو الحجة، 2007

(2) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار غريب،د،ط،القاهرة،2006، ص 31

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، نفسه، ص 31

(4) ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2004، ص 27

فالكلمة المفردة في نظر عبد القاهر الجرجاني لم توضع لإفادة معانيها بل لكي تأتلف في جمل فتفيد، وهذا الائتلاف والترتيب يتوقفان على معاني النحو ووظائفه.

فالنظم عنده دراسة العلاقات النحوية بين مدلولات الألفاظ المكونة للعبارة اللغوية، تلك العلاقات التي نشأت عن طريق ترتيب الألفاظ بحيث يمثل كل منها بابا من أبواب النحو ويكون لكل لفظ مع معناه المعجمي معنى أو وظيفة نحوية.

مفهوم ثنائية الوظيفة النحوية

وظف: الواو والظاء والفاء، كلمة تدل على تقدير شيء، يُقال وظفت له.[1]، **أما تعريف ثنائية الوظيفة النحوية:** أن تؤدي الكلمة وظيفتين أو أكثر في الجملة.

الوظيفة بصفتها دورا والوظيفة بصفتها علاقة[2]

الوظيفة (علاقة):

يرد مصطلح الوظيفة دالا على العلاقة، فالمقصود هو العلاقة القائمة بين مكونين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة.

يرد مصطلح الوظيفة للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقات الفاعل والمفعول، أما في المنحنى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي تقوم داخل الجملة أو العبارة اللغوية.

الوظيفة (الدور):

ثاني مفهوم لمصطلح الوظيفة، هو مفهوم الدور ويقصد به الغرض الذي تسخر الكائنات

---

(1).(ابن الفارس: (أبو الحسن أحمد زكريا اللغوي)، مقاييس اللغة، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت شارع سوريا، 1986، 203/6)(1)

(2) الوظائف النحوية العامة و الخاصة ، رسالة ماجستير ص9

البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه[1].

ومن هنا يمكن القول بأن مصطلح الوظيفة رابط بنيوي قائم بين مكونات المركب، أمّا دور اللغة فهو تحقيق التواصل بين مستعمليها.

ويمكن تقسيم الوظائف إلى قسمين: وظائف صرفية ووظائف نحوية.

الوظائف الصرفية

هي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم ودلالتها في الكلام العربي كتمييز صيغة الفعل عن الاسم والاسم عن الحرف وغير ذلك.

الوظائف النحوية

سمّاها عبد القاهر الجرجاني معاني النحو، فهي تشمل كل المعاني الوظيفية (غير المعجمية) التي تؤديها الكلمات المؤلفة في نسق كلامي سواء أكانت تلك الوظائف منبثقة عن قوالب تلك الكلمات وبنياتها (الصرفية) أم عن ترتيبها، والموقع (النحوي) الذي تشغله كل منها[2].

فالوظائف النحوية هي المعاني التي تؤديها اللفظة المفردة حين ورودها في نسق كلامي وفق ما يقتضيه السياق من أمر، خبر، استفهام..... الخ.

تقسم الوظائف النحوية إلى خاصة وعامة.

1. الوظائف النحوية العامة: هي المعاني العامة من الجمل والأساليب بشكل عام، وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء، والإثبات والنفي والتأكيد وفي دلالتها على الطلب بأنواعه كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتخصيص، والتمني، والترجي،

(1) ينظر أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، ط1، الرباط، 2005، ص21، 23).

(2) ينظر فاضل مصطفى الساقي، مرجع سابق، ص203،209

والنداء، وفي دلالتها على الشرط بنوعيه الامتناعي والإمكاني، كل ذلك باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الاسلوب كإنشاء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة.

2. الوظيفة النحوية الخاصة: وهي معاني الأبواب النحوية وتتصل الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة والباب النحوي، إذا عرفنا أن الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة الفاعل أو المفعولية التي يؤديها المفعول والحالية التي يؤديها الحال..... الخ[1].

فالوظائف النحوية العامة هي المعاني المستفادة من الجمل بشكل عام من حيث دلالة الجملة على الخبر أو الإنشاء أو الإثبات أو النفي أو التأكيد أو الشرط.

أما الوظائف النحوية الخاصة فهي معاني الأبواب النحوية أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية..... الخ، فالفاعل باب من أبواب النحو في حين أن الفاعلية هي الوظيفة لهذا الباب، والمفعول هو الآخر باب من النحو في حين أن المفعولية هي الوظيفيّة له.

فالنظام النحوي كما يقول تمام حسّان قائم على الأسس التالية:

- وجود طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسميها معاني الجمل أو الأساليب.
- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة التي تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وهذه العلاقات قرائن معنوية على معاني الأبواب بالخاصة.
- استثمار كل علم الصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وهي قرائن لفظية[2].

فالعمل النحوي تفاعل بين العناصر النحوية دون استقلال عنصر من تلك العناصر

---

(1)الساقي، فاضل مصطفى، نفسه،ص212

(2) تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، القاهرة، 2006،ص178

المنظومة، فهو يتميز بتآزر عناصره وتبادل علاقاته من أجل توظيفها، فهو يسير على نظام متسق من الوظائف والعلاقات، فمحاولة تمام حسان أعطت للنحو مفهومه الصحيح فلم يعد علما مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، ولا حتى أنه علم خاص بدراسة أبواب المعاني النحوية والخاصة وإنما أصبح نظاما يتناول كل الجوانب ويتعدى إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوي وهو " التعليق " كما سمّاه الجرجاني الذي يتمثل في العلاقات السياقية والقرائن اللفظية والمعنوية.

فالمعنى على مستوى النظام الصوتي والصرفي والنحوي هو معنى وظيفي، ثم يأتي معنى الكلمة المفردة ويكون بمجموع هذين المعنيين بالإضافة إلى المقام الذي اصطلح عليه البلاغيون وكل ذلك يشكل المعنى الدلالي[1].

والمقصود بالمعنى الدلالي كما عرّفها الشريف الجرجاني بقوله: " هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر الشيء الأول هو الدّال والشيء الثاني هو المدلول"[2].

فالدلالة تتناول اللفظ والأثر النفسي؛ أي ما يسمى أيضا بالصورة الذهنية، فمعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس، وتقسم الدلالة إلى لفظية وغير لفظية.

والدلالة تعين أيضا ما يتوصل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى الذي توحي به الكلمة المعنية أو تحمله أو تدل عليه سواء أكان المعنى عينا قائما بنفسه أم عرضا[3].

الهدف الأساسي في كل دراسة لغوية الكشف عن المعنى، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة؛ أي الصلة بين المبنى والمعنى وإن كل ظاهرة تتكون من الشكل الخارجي والمعنى الداخلي، فالشكل الخارجي هو صيغة الكلمات ومواقعها، أمّا الشكل الداخلي فهو المعاني والأغراض.

ومن هنا فقد كانت الحاجة إلى ربط النحو بعلم المعاني، لأن المعنى العام داخل الجملة لا

---

(1) ابن فارس: مقاييس اللغة،225/2

(2) الجرجاني، الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، د.ط، بيروت 1985،ص109

(3) نهر، هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل، ط1، الأردن،2007،ص26

يتأتى من المعنى النحوي وحده وإنما هو ثمرة ربط المعنى بعلم الدلالة، فالمعنى الدلالي يشمل المعنى النحوي وطريقة التركيب.

الوظيفة النحوية هي الوظيفة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات ويحتل كل منها موقعا معينا في الجملة حسب قوانين اللغة وكل كلمة لها وظيفتها النحوية داخل التركيب[1].

لذلك فالعلاقة بين الوظيفة والتركيب علاقة وثيقة والمعنى يتأتى من خلال العلاقات بين الكلمات والتراكيب؛ فضم علم المعاني إلى علم النحو ومزجها في صلة واحدة يؤدي إلى تمام العلاقة بينها.

وهذه الفكرة التي انطلق منها محمد حماسة تمثل في ربط النحو والدلالة ربطا وثيقا حيث يقول: " يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النص، فالغاية التي يسعى إلى تحقيقها هي بيان المعنى وبيان أوجه تأثيره على التركيب.

فالوظيفة النحوية هو الدور الذي تؤديه الكلمة في الجملة كوظيفة الفاعل والمفعول به.....الخ، في مقابل طبيعتها أو نوعها الذي تنتمي إليه في أقسام الكلام الذي يغلب عليه التعريف الدلالي، الأمر الذي يؤدي إلى اللبس والاضطراب، فمثلا يظهر ذلك في كلمة طفل فهي من حيث المعنى تدل على كائن إنساني في زمن محدد من العمر، وهي نفسها كفاعل في جملة يلعب الولد لا تدل على المعنى السابق فحسب بل تحدد دورها كفعل وهي وظيفته، ومن هنا تختلف الوظيفة عن المعنى، لأن كلمة طفل رغم احتفاظها بمعناها السابق تستند إليها وظيفة أخرى وهي وظيفة مقتبل إليها الفعل[2].

---

(1) ينظر زينب مديح جبارة النعيمي: الدلالة النحوية، بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (12)، ص، 9، 10

(2) بعيطيش، يحيى، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي _ مطبوع_ أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية

وعند النظر في التراث النحوي العربي لا نجد واحدا من النحاة صرّح بمصطلح " الوظيفة النحوية " لكنهم كانوا يمارسونها ضمنيا.

فالباحث يستطيع أن يجد من المناقشات والآراء والتعريفات النحوية ما يدل على أنهم قد وعوا مفهوم الوظيفة النحوية وتمثلوه تمثلا عميقا ويتبدّى ذلك خلال دراستهم التراكيب ووصفها.

فالمهمة الأساسية لدارس النحو هي النظر في التراكيب، وبيان أسرارها، وتحديد الوظائف النحوية فيها من خلال بيان العلاقات بين مكوناتها وبنية هذه المكونات وإعرابها، وصولا إلى القواعد والأحكام التي تضبط البنية التركيبية والدلالية للغة.

وعند فهم دراسة سيبويه في كتابه " الكتاب " نجده _ بعد أن يفرغ من الحديث عن أقسام الكلام، والمبني والمعرب _ يتحدث مباشرة عن التلازم التركيبي بين عنصري الجملتين: الاسمية والفعلية، وما هذا التلازم _ في أصله _ إلا علاقات نحوية وظيفية تنشأ من خلال تلاقي الوظائف النحوية على النحو الذي ترتضيه قواعد اللغة[1].

يقول سيبويه: "وهو ما لا يغنى واحدا منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: **عبدالله أخوك، وهذا أخوك**، ومثل ذلك: يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من الآخر في الابتداء".

فالمبتدأ لا بد له من الخبر، والفعل لا بد له من الفاعل، والبنية الأساسية النحوية للتركيب لا يمكن أن تقوم إلا بوجود هاتين الوظيفتين: **المسند والمسند إليه.**

وظائف نحوية في التراكيب

يقصد بها مجموعة الوظائف النحوية التي ترتبط بعضها البعض لتتم معنى واحدا يصلح أن

---

(1) جرادات، أسامة كامل عارف، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، دار الفرقان، ط1، العبدلي، ص 70

يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصرا واحدا من عناصر الجملة.

فقولنا: أتى محمد المدينة ليلة أمس(**فعل ماض + فاعل (اسم) + مفعول به (اسم) + مفعول فيه)**

هو بنية تركيبية تسمح بها قواعد اللغة العربية، ومن الناحية الدلالية العامة هو صحيح، لأن العرب تعارفت على تضمن الفعل " أتى " الزمن الماضي وارتباط الاسم " أمس " بما مضى كذلك، ولذا فالفعل " أتى " صالح دلاليا، حسب ما هو متعارف، للوقوع على الاسم أمس؛ وعليه فإن سيبويه قادر على التفريق بين مستويين معنويين: المعنى الوظيفي (الوظيفة النحوية)،الناتج عن العلاقات التركيبية في الجملة بحسب مقتضيات قواعد اللغة النحوية، والمعنى المرتبط بالقواعد اللغوية ضمن ما هو متعارف بين المتكلمين باللغة، كون اللغة وسيلة الفرد الاجتماعية في التواصل.

ففي القرن الرابع الهجري نرى أن النحاة يعبّرون عن تصورهم لمهمة علم النحو في تناول التراكيب، وضبط مكوناتها الوظيفية وتحديدها بصورة أكثر وضوحا بما يدل على تمثل حقيقي لمفهوم الوظيفة النحوية لدى القدماء، بكل أبعادها البنيوية والإعرابية والموقعية[1].

وإن كان النحاة قد درسوا الوظائف النحوية على مستوى المفردات فإنهم قد درسوها أيضا على مستوى الجمل، وذلك عندما قسموا الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، أي ذات وظيفة نحوية، وهي التي تحل محل المفرد وتعرب إعرابه، وجمل لا محل لها من الإعراب أي لا تحل محل المفرد ولا تعرب إعرابه[2].

لذا فليس لها وظيفة نحوية ومن ثم فإن حذفها لا يخل بالكلام نحويا، وأمّا دلاليا فلا يمكن

---

(1) ينظر أسامة كامل عارف جرادات: مرجع سابق، ص 71، 72

(2) ينظر نظرية النظم، مرجع سابق، ص 74

الاستغناء عنها، لأن لها دور في بيان المعنى المقصود.

إن النحاة العرب القدامى وإن لم يصرحوا بمصطلح الوظيفة النحوية فإن هذا لا ينقض من قيمة فهمهم مضمونها وإدراكهم أبعادها شيئا، فمسألة المصطلحات بدقة لم تكن تعنى كثيرا في ظل الغاية التي كانوا يسعون إليها[1].

(1) ينظر أسامة كامل عارف جرادات: مرجع سابق، ص 76

المبحث الثاني

وظيفة الكلمة النحوية في الجملة

للنحو قواعد يعرف بها وظيفة كل كلمة داخل الجملة، وضبط أواخر الكلمات، وكيفية إعرابها وتنقسم الكلمة العربية إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

التقسيم الثلاثي للكلمة:

يقسم سيبويه الكلمة تقسيما ثلاثيا بقوله الكلم: "اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

فالاسم كقولك: رجل وحصان وكتاب.

والفعل كقولك: قرأ وسافر وحضر.

والحرف كقولك: هل وفي ولم"[1].

1. الاسم: هو كلمة تدل على إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد أو مكان أو زمان أو صفة أو معنى مجرد من الزمان، مثل أسد (حيوان) _ زهرة (نبات) _ حائط (جماد) _ القاهرة (مكان) _ شهر (زمان) _ نظيف (صفة) ويتميز الاسم عن غيره من الكلمات في أنه:

- يمكن تنوينه مثل رجلٌ _ كتاب _ شجرةٌ .
- يمكن إدخال " ال " عليه؛ مثل الرجل _ الكتاب _ الشجرة.
- يمكن إدخال حرف النداء عليه مثل: يا رجلُ _ يا محمدُ.
- يمكن جره بحروف الجر أو بالإضافة مثل: على الشجرةِ _ غصن الشجرةِ.
- يمكن الإسناد إليه أي الأخبار عنه: مثل الكتاب المفيد.

---

(1)خلف، عادل، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1994، ص 16، 17

يكفي أن تقبل الكلمة علامة واحدة أو أكثر من هذه العلاقات لتكون أسماء وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته: بالجر والتنوين والنداء.

2. الفعل: هو كل كلمة تدل على حدوث شيء، ومسند لاسم تمييز حصل في زمن خاص مثل: كَتَبَ _ يجري _ اسمعْ.

ويتميز الفعل عن غيره من الكلمات في أنه يمكن:

- اتصاله بتاء الفاعل مثل: كتبتُ _ تكتبُ.
- اتصاله بياء المخاطبة مثل: تكتبين _ اشكري.
- اتصاله بنون التوكيد مثل: ليكتبنَّ _ اشكرنَّ[1].

فكل هذه الدلالات المتنوعة حواها لفظ واحد قام مقامها هو لفظ الفعل، ولقد قسّم النحاة العرب الفعل في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام:

أ. الفعل الماضي: وهو ما دل على حدوث في الزمان الماضي أو حدث وقع قبل زمان التكلم.

ب. الفعل المضارع: وهو ما دل على حدث في الحاضر ويجوز استمراره مستقبلا.

ج. فعل الأمر: هو ما دل على حدث في المستقبل ويعبر به عن طريق المخاطبة.

3. الحرف: الكلمة التي لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الحروف ولا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى من خلال الكلام.

إن أهم خطوة في التحليل النحوي هي أن تحدد الكلمة، كما أن الكلمة العربية إمّا أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، فهي لا تخرج عن واحدة من هذه الثلاثة وأن الكلمة إن كانت حرفا فهي مبنية ولا محل لها من الإعراب وإن كانت فعلا فقد تكون مبنية وقد تكون معربة، ولكن لا بد لها من معمولات تعمل فيها، وإن كانت اسما فلا بد أن يكون لها موقع إعرابي مبنية كانت أو معربة.

---

(1) نعمة، فؤاد، ملخص قواعد اللغة العربية، ط 19، ص 17

إن كل كلمة تؤدي وظيفة معينة في الجملة من ناحية المعنى ومن ناحية العمل النحوي والكلمات ترتبط ارتباطا خاصا ولها في بعضها تأثير خاص، من أجل ذلك لا بد أن تكون للكلمة حالة خاصة ولا يمكن فهم معنى الكلام العربي إلا إذا تم تحديد حالة كل كلمة وهو ما نسميه الإعراب والبناء، وكل كلمة لا تخرج عن حالة من هاتين الحالتين، فهي إمّا مبنية أو معربة، ولا يمكن أن تكون الكلمة مبنية ومعربة في وقت واحد.

مثال: ذهب محمد إلى المدينة صباحا.

فالكلمتين ذهب وإلى كلمتان مبنيتان والكلمات محمد والمدينة وصباحا كلمات معربة[1].

"إذ هو الاسم الصريح أو المؤول به المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وهو مسند إليه"[2].

4. المبتدأ: وهو اسم صريح أو مصدر مؤول يبدأ الكلام به، فأصل المبتدأ، أنه يأتي به لتبنى عليه كلاما؛ أي لتتحدث عنه وتخبر، ويسمى ما تتحدث عنه: خبرا؛ لأنه تخبر به عن المبتدأ، وهو اسم مرفوع محدّث عنه يقع في أول الجملة غالبا لكي نحكم عليه بحكم ما، وهذا الحكم الذي نحكم به المبتدأ هو الذي يسمى بالخبر أي أنه يكمل الجملة ويتم معناها الرئيس[3].

والمبتدأ نوعان:

الأول: مبتدأ له خبر والأصل فيه أن يكون اسما صريحا مرفوعا.

وقد يأتي مصدرا مؤولا فيكون في محل رفع مبتدأ.

فإن حكم المبتدأ الرفع فإن كان اسما صريحا فهو مرفوع إلا إذا كان اسما مبنيا فيكون مبنيا

---

(1) الراجحي، عبدو، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية _ الاسكندرية _ 1992، ص 14، 15

(2) عمر، أحمد مختار، التدريبات اللغوية والقواعد النحوية، ط2، 1999، ص 137

(3) ينظر عبده الراجحي: نفسه ص 84

على ما يلفظ به في محل رفع، وإذا كان مصدرا مؤولا فتعرب أجزاؤه ثم تقول: المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ أو على الابتداء.

والثاني: مبتدأ وصف أي اسم مشتق له فاعل.

وقد تبدأ الاسمية بوصف له فاعل سدّ مسدّ الخبر، وله صور مستعملة هي أن يطابق الوصف ما بعده إفراده وأن يطابقه في المثنى والجمع أو لا يطابق. فإن طابقه في الإفراد جاز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، كما يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما وما بعده وما بعده مبتدأ مؤخر[1].

فالمبتدأ إذا لا بد له أن يكون كلمة واحدة أي أن المبتدأ له نوعان: مبتدأ يحتاج إلى خبر ومبتدأ لا يحتاج إلى خبر، وإنما يكتفي بمرفوعه ليسدّ مسدّ الخبر؛ فالنوع الأول يكون اسما صريحا أو مصدرا مؤولا.

2. الخبر: هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف، وهو ما يحدث به عن المبتدأ أو تتم به مع المبتدأ جملة مفيدة وهو يطابق المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع[2].

وظيفة المبتدأ والخبر:

وهو ما يؤكده سيبويه بقوله: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ".

فبالخبر يصبح المبتدأ كلاما تامّا، فيتم المعنى الأساسي للجملة، وتحصل الفائدة، لذا يصرّح

---

(1)أبو العباس، محمد علي، الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب، دار الطلائع، القاهرة، ص24

(2) ينظر أبو عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش وآخرون: النحو التطبيقي من القرآن والسنة_ دار الضياء، ط3، 2003، ص 122

ابن يعيش: " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلّ الفائدة"[1].

فبذكر المبتدأ ينبّه المتكلم السامع وبذكر الخبر يفيده ما لم يكن يعرفه[2].

تعدد الوظائف النحوية

يمكن أن نوضح أن البنية الواحدة والمعنى المتعدد ليس لوحدات اللغة علاقة ثابتة بالوظائف النحوية، فالعلاقة بين الوحدات اللغوية والمعاني متغيره، فقد يتعدد المعنى للفظة الواحدة.

كما تؤدي وحدة لغوية واحدة من المعاني في التراكيب المختلفة، وهذا راجع إلى زيادة المعاني عن عدد الوحدات اللغوية في اللغة الواحدة ولكن معانيها متعددة نحو[3]:

1. من: تستخدم اسم استفهام نحو (من جاء؟) وترد كذلك اسم شرط، نحو (من يجتهد ينجح) واسم موصول نحو (حضر من تحب).

2. ما: تستعمل للنفي نحو (ما ضاع الحق). واسم استفهام نحو (ما هي). واسم موصول نحو (اقرأ ما ينفعك). وتعجبية نحو (ما أجمل الربيع). ومصدرية نحو قوله تعالى: "وجعلني مباركا اين ما كنت....". سورة مريم آية 31.

وقد تتغير وظيفة كل من التراكيب المختلفة وفقا لنوع التركيب ووفقا لنوع الفعل المستعمل في التراكيب وأمثال ذلك المكونين التركيبين (كيف) و(كم) فقد تتغير وظيفة كل منهما وفقا لنوع التركيب ووفقا لنوع الفعل المستخدم في التركيب سواء أكان لازما أم متعديا، كما تتغير الوظيفة النحوية لكل منها وفقا لدلالة التراكيب ووفقا لنوع الاستفهام سواء أكان دالا على العدد أم الزمن.

---

(1)جرادات، أسامة كامل، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، ص 80، 81

(2) ينظر نفسه، ص 80

(3) ينظر نفسه، ص 87

ولعل هاتين الأداتين تمثلان بتعدد وظائفها النحوية في التراكيب المختلفة مسألة أن التنوع في الوظائف النحوية واستبدالهما هو توضيح للمعاني والأغراض المختلفة التي تؤديها كل من الأداتين في التراكيب ذات الأغراض المختلفة، فالمسألة هنا لا تتعلق بافتعالات النحويين أو المعربين، وإنما هي قضية الوظيفة العامة للغة، فالمطلوب من هذه اللغة أن تؤدي أغراضا متعددة بأقل عدد من المكونات التركيبية التي يمكن للعقل البشري أن يستوعبها في فترة وجيزة وهي ما يعرف بكفاءة اللغة التي يجب أن تتناسب تناسبا طرديا مع قدرة الإنسان اللغوية، والزمن الذي يقضى فيه الغرض من ناحية، والذي يعيشه من ناحية أخرى[1].

وظائف نحوية في الألفاظ

من أهم الوقفات التحليلية للألفاظ ما يورده السيوطي في تعدد وظائف (كيف) النحوية فالغالب فيها أن تكون اسم استفهام إما حقيقيا نحو كيف زيد؟ أو غيره ويقصد أي غير حقيقي، والاستفهام غير الحقيقي هو ما خرج عن مجرد طلب الفهم إلى معنى آخر كالإنكار أو التوبيخ أو التعجب نحو:

قوله تعالى: " كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ " سورة البقرة، من الآية 28

فيقصد بالاستفهام هنا التعجب الممزوج بالإنكار وتقع خبرا قبل ما يستغنى به نحو:

كيف أنت؟ وكيف ظننت زيدا؟ وحالا قبل ما يستغنى به نحو: كيف جاء زيدا؟ أي على حالة جاء زيد؟.

---

(1) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 1992، ص 137

وإنما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وبنيت على الفتح[1].

ولذلك نلاحظ أن هذه الحالة وفروعها في الألفاظ المعربة من أسماء أو أفعال، والعلاقة الأصلية لهذه الحالة هي الفتحة كما هو معروف وهي حركة خفيفة سهلة لا يجد النطق فيها مشقة ولا جهدا بل هي في الواقع أخف الحركات، ولذلك ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنها ليست بحركة إعرابية ولا علما لمعنى من معانيه وإنما تلجأ إليها العربية إذ لا حاجة إلى الضم ولا إلى الكسر[2].

ولذلك كثر ورودها في آخر الألفاظ المعربة على وجه الخصوص والحقيقة أن المنصوبات هي أكثر المكونات التركيبية تعددا للوظائف النحوية.

لذا فقد تعددت الوظائف النحوية للمبنى الواحد، وهو ما يجعل العلاقات تتشابك بين المعطيات الصرفية والنحوية، ويقضي التعريف بينهما على الفهم الدقيق لأساليب اللغة العربية.

التداخل بين الوظيفة النحوية والوظيفة الدلالية

لقد تنبّه النحاة إلى التداخل الدلالي بين الوظائف النحوية المختلفة مبينين المساحة الدلالية التي تشترك فيها ثم ما تنفرد كل وظيفة من خصوصية دلالية تعطيها موقعا مميزا على تلك المساحة المشتركة، فالحال تشبه الخبر في " كونا محكوما بها في المعنى على صاحبها، وإن كان الحكم في الخبر مقيدا في الحال تبعيا، وشبه النعت في الإفهام الاتصاف بصفة، وإن كان قصديا في النعت وتبعيا في الحال"[3].

---

(1) السيوطي، جلال، المطالع السعيدة، 2010، ص 33

(2) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937، ص 49

(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، طبعة عيسى البابي، القاهرة، 1939، ص 183/3

ويتضح أن اشتراك الوظائف النحوية في البعد الدلالي يتيح اشتراكا آخر في الشرط الصرفي أو في التنوع البنيوي للوظيفة النحوية، وإن التمايز الدلالي من جهة أخرى يؤدي إلى تمايز في الشرط الصرفي والتنوع البنيوي، وقد يبدو الأمر في ظاهره متناقضا لكن شبكة العلاقات بين الوظائف بتنوعها المختلفة وبمستوياتها المترتبة ترتيبا يراعي الأولوية والتدرج تخلق نوعا من الانسجام داخل بنية اللغة، فالحال مثلا لشبهها بالخبر والنعت جاز فيها أن تتعدد، وأن تأتي جملة، إلا أن جملة الحال لا تكون خبرية، خلافا للخبر، وذلك " تغليبا لشبهه بالنعت وكونه قيدا مخصصا على شبه بالخبر في كونه محكوما به، لأن الغرض من الإتيان به تقييد عاملها"[1].

وهكذا تدور الوظائف النحوية بين معايير تقربها من نقطة ما، وأخرى تبعدها عنها، وتنضبط المسألة بعدئذ بالموازنة بين المعايير المختلفة وترجيح بعضها على بعض أو ترك المسألة مفتوحة لاحتمالات عدة يقبلها التركيب[2].

إن العلاقات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها مع بعضها الآخر وتجعل اللغة وسيلة مفهومة بين مستعمليها، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في رصف الكلمات وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة[3].

وأبواب النحو ما هي إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تنظمها لغة من اللغات، ففي العربية مثلا كثير من الوظائف، وظيفة الفاعل، وظيفة النائب عن الفاعل، وظيفة المبتدأ... الخ.

---

(1) شرح الأشموني، مصدر سابق، ص 186/2

(2)النجار، لطيفة إبراهيم، الوظيفة النحوية بين المركزي والهاشمي، مجلة مجمع اللغة الأردني، 2001، ص 92

(3) عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ط 2، ص 265، 266

فنقول (ضرب محمد عليا) حيث يعرف بالحركات (الضمة والفتحة) أيهما الفاعل وأيهما المفعول به، وبعض اللغات تتخذ لها وسيلة شكلية أخرى للتعبير عن الوظائف النحوية هي ترتيب الكلمات.

إذ يكون للترتيب قيمة نحوية لو تغيرت لتغيرت وظائف الكلمات فيها، فتقول مثلا (محمد جاء) ونقول (جاء محمد) والفرق واضح فإن (محمد) في الجملة الأولى مبتدأ، والثاني (فاعل) فالذي يدل على وظيفة الاسم (محمد) في الجملتين هو ترتيبه[1].

وهذا المدلول للوظائف والتعبير عنها في الجمل هو الفهم الذي يحل محل القول بالعامل والعمل، فالوظائف النحوية تختلف فيما بينها في سياق الكلام، فالمعنى لا ينكشف إلا من خلال وضع الوحدة اللغوية في سياقات مختلفة وهذا مبدأ هام ينطلق من أن الكلمة معزولة متعددة الدلالة والسياق يحدد دلالة جميع الوجوه الممكنة، وبذلك ينبغي أن يشمل الألفاظ والتراكيب والنص كله.

وقد كان لعبد القاهر الجرجاني فضل في هذا المجال إذ " لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم إفرادا، ومجردة من معاني النحو[2].

الفروق اللفظية في الوظائف النحوية في الكلمة

الفروق اللفظية فتتمثل فيما تطلبه كل وظيفة من صفات لفظية معينة في الكلمة التي تؤديها من حيث البنية أو الأداة أو الرتبة أو التضام أو المطابقة.

---

(1) الرمالي، ممدوح عبدالرحمن، العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 20

(2) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز ، دار المنار، ط 4، 1367، ص 303

أولاً: البنية

تشترك الوظائف كلها في جنس البنية وهو "الاسم" لكنها تختلف في نوع البنية الذي يمثلها، ذلك أن البنية على أنواع: مفردة (اسم صريح) أو مؤولة بالمفرد (مصدر مؤول _ جملة) أو متعلقة بمفرد (شبه جملة)، وليست الوظائف سواء في قبول هذه الأنواع، بل تختلف فيما بينها اختلافا يميز بينها، بل إن بعض الوظائف تضع قيودا على البنية فتحصرها في شكل معين (مفرد)، (مشتق)، (جامد)، (نكرة)، (معرفة). وتعد هذه القيود قرائن بنيوية تميز بين الوظائف.

وإلى جانب هذه القيود في البنية الخاصة بالوظيفة، توجد في التراكيب أبنية تساعد في التعرف على الوظيفة النحوية دون أن تؤديها، فبنية الفعل التام الأصلية قرينة مميزة للفاعل، وبنية الفعل التام المحولة عن أصلها قرينة على نائب الفاعل، وبنية الفعل المتعدي قرينة على المفعول به وبنية الفعل الناقص قرينة على اسمه وخبره، بل إن بنية الفعل توصي أحيانا بمتعلقاته لأنه متعلق بها لفظا أو معنى، فيكون وجوده قرينة على اسم (قد فُعِل) أو(فُعِل به)، أو (فُعِل فيه)، أو (فُعِل لأجله)، أو (فُعِل معه)[1].

ثانياً: الأداة

وهي تمييز الوظائف التي تؤدي بواسطتها، فحرف الجر قرينة على الاسم المجرور، والحروف الناسخة قرينة على اسمها وخبرها، وواو المعية قرينة على المفعول معه، وحرف العطف قرينة على المعطوف، وإلا الاستثنائية قرينة على المستثنى.

---

(1) شرح ألفية ابن معطي، 524/1

ثالثاً: الرتبة

لكل وظيفة رتبة تحدد موقع الكلمة التي تؤديها في التركيب، لكنها تختلف فيما يقتضيه المعنى الوظيفي من حفظ الرتبة أو عدم حفظها.

ويعد حفظ الرتبة قرينة مميزه لبعض الوظائف، فالفاعل ونائب الفاعل بعد الفعل، والمفعول معه بعد واو المعية، والمستثنى بعد إلا، والمجرور بعد حرف الجر، والمضاف إليه بعد المضاف والتابع بعد المتبوع، وأسماء النواسخ لا تتقدم عليها.

رابعاً: التضام

تحتاج كل وظيفة إلى نوع من التضام يحقق المعنى المراد منها لكنها تختلف في خصوصية العناصر المتضامة، ويصبح التضام قرينة مميزة للوظيفة بتحديده التلازم بين العناصر التي بها يكتمل معناها، كالتلازم بين الفعل ومرفوعه، والخبر والمبتدأ، والناسخ واسمه وخبره، وحرف الجر ومجروره، والمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، والمستثنى وإلا والمستثنى منه، والتمييز والمميز.

خامساً: المطابقة

هي تمييز الوظائف التي تحتاج إلى نوع من المطابقة اللفظية أو المعنوية بين الكلمة التي تؤديها وأحد العناصر في التركيب، كالذي بين المفعول المطلق وفعله من اشتراك في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط والذي بين المفعول به وفعله من اشتراك في الزمان والفاعل، وكالمطابقة في الإعراب بين التابع والمتبوع.

هكذا تتميز الوظائف النحوية بالمعنى النحوي أولا ثم بقيود في البنية الحاملة لذلك المعنى ثم بما تفرضه من قيود على الرتبة أو التضام أو المطابقة أو الأداة[1].

ولما كان المعنى النحوي دقيقا وخفيا، صار من اللازم الاستعانة بما يحمله السياق من قرائن

---

(1) ينظر الحدود النحوية: مدخل إلى وظائف الاسم في التركيب، ص 142

متعلقة بألفاظه، وأهمها البنية، فهي المدخل إلى تحديد الوظيفة، لأن المبنى هو الناقل للمعنى، ثم تأتي القرائن الأخرى (الرتبة _ التضام _ الأداة _ المطابقة) وتكون قيودها صفات لتلك البنية، أي أن المعنى النحوي ينقل إلينا في التركيب من خلال بنية ذات سمات محددة.

أمّا الحكم الإعرابي فتأخر عن معرفة الوظيفة، لأن المطلوب الأول تحديد وظيفة الكلمة ثم تضبط بما يناسبها من علامات الإعراب[1].

أمثلة على القرائن ودورها في التمييز بين الوظائف النحوية[2]:

- الفاعل: بيان من فعل الفعل (المسند إليه).
- نائب الفاعل: بيان ما يقوم مقام الفاعل.
- المبتدأ: بيان ما ابتدئ به ليخبر عنه.
- الخبر: بيان ما حكم به على المبتدأ.
- اسم كان وأخواتها: بيان المحكوم به على اسمها مقيدا بمعانيها.
- خبر إن وأخواتها: بيان المحكوم عليه بخبرها مقيدا بمعانيها.
- المفعول المطلق: توكيد الفعل، بيان نوعه، أو عدد مراته.
- المفعول معه: بيان من فعل معه الفعل (مصاحبة الفاعل).
- الحال: بيان هيئة الفاعل أو المفعول.
- التمييز: تفسير المبهم مفرد أو جملة.
- المستثنى: مخالفة حكم المستثنى منه.
- النعت: الدلالة على معنى في متبوعه مطلقا.
- التوكيد: تقرير أمر المتبوع في النسبة والشمول.

---

(1) مصدر سابق، ص 143

(2) ينظر القرائن النحوية: د. تمام حسّان، ج1، الرباط، 1974

المبحث الثالث

حالات ثنائية الوظيفة النحوية

أولاً: المشتقات العاملة

أ. المصدر:

المصدر وهو أحد مشتقات الفعل أو هو أصل المشتقات جميعها قد يعمل عمل فعله اللازم والمتعدي على السواء وذلك في كل مرة يصح فيها تقديره بفعله المقترن بـ (أن) و(ما) المصدريتين.

وهو يضاف إلى فاعله إن كان الفعل لازما مثل (سرني إقدام زيد) فزيد مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل للمصدر إقدام. وهو يضاف إلى فاعله غالبا إن كان الفعل متعديا شرط أن يذكر معه المفعولية كما في (سرني إكرام زيد عمرا)[1].

وقد يعمل المصدر عمل فعله في حال كونه بدلا من هذا الفعل كما في: (إكراما زيدا). وفي هذه الحالة نقدر ضميرا مستترا فاعلا له وإجمالا فإن لعمل المصدر شروطا منها[2]:

أ- أن يكون في حالة الإفراد.

ب- أن لا ينعت قبل تمام عمله فلا نقول: (سرني إكرام زيد الكريم عمرا).

ت- أن لا يتقدم مفعوله عليه فلا نقول: (سرني إكرام عمرا زيد)

ث- أن لا يفصل بينه وبين معموله بفاصل إلا إذا كان المعمول ظرفا.

لا ننسى أن المصدر يعمل منونا كما في: (لذهبت معك لولا خشية والدي) وهو يعمل مقترنا بـ (ال) وهذا نادر جدا كما في: (ضعيف النكاية أعداءه). فإن تابع الفاعل أو المفعول اللذين هما

---

(1) شامي، يحيى، النصوص التطبيقية في قواعد العربية، دار الفكر العربي، بيروت، 1993، ص 154
(2) المصدر نفسه، ص 154

في حالة الإضافة بعد المصدر، يجوز فيه الرفع إذا كان فاعلا والنصب إذا كان مفعولا به مراعاة للمحل، كما يجوز الجر مراعاة للفظ كما في: (سرني إقدام زيدٍ العظيمُ) و(سرني قول الكلام البليغَ والبليغِ).

ب. الصفة المشبّهة

الصفة المشبهة باسم الفاعل: اسم يصاغ من الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على ما يتصف به الفعل على وجه الثبوت للحال الدائمة.

وأهم أوزانها: (أفعل) للدلالة غالبا على لون أو حلية أو عيب (أحمر، أكحل.....)

وهناك أوزان أخرى مثل: فعل: طرب، فعلان: عطشان، فعيل: كريم.

الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل فترفع فاعلا كما في (زيد عفٌّ لسانه) أو تجره لفظا وترفعه محلا كما في (زيد عفّ اللسانِ) أو تحوله إلى تمييز كما في (زيد عفَّ لسانا).[1]

ج. اسم الفاعل واسم المفعول

عمل اسم الفاعل: يعمل عمل فعله، فيرفع فاعلا إذا كان لازما.

مثل: المؤمن **خاشع** بصره

ويرفع فاعلا وينصب مفعولا به، إذا كان متعديا،

مثل: رأيت **الضارب** أخاه

شروط عمله:

_ إذا كان مقترنا ب " ال ".

مثل: فاز الحامد ربّه.

---

(1) **مصدر سابق، ص 255**

_ و إذا لم يكن مقترنا ب " أل " عمل بشرطين:

1. أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو:

علي مساعد صديقه، أنت المقيل عثرتي أمسِ[1].

2. أن يعتمد على مبتدأ، أو موصوف، أو استفهام، أو نداء، أو نفي.

- المبتدأ: علي مستوف حقه
- الموصوف: أحترم الطالب العاقد عزمه على النجاح
- الاستفهام: أصانع أنت معروفا
- النداء: يا دامعةً عيونه
- النفي: ما منجز سليم واجبه

** يعمل المثنى والجمع من اسم الفاعل، كالمفرد منه.

مثل قوله تعالى: (والذاكرين الله كثيرا) سورة الأحزاب، آية 35

د. اسم المفعول

يعمل عمل فعله المبني للمجهول، نحو:

(الخيل معقود بنواصيها الخير)

صيغ المبالغة: تعمل عمل اسم الفاعل واسم المفعول، ترفع فاعلا وتنصب مفعولا به، لأنها مشتقة من الفعل المتعدي،

مثل: المقاوم ضروب أعداءه[2].

---

(1) مغنية، حبيب يوسف، الوافي في النحو والصرف، دار ومكتبة الهلال، 2001، ط1،ص582،583

(2) **ضروب: خبر المبتدأ بالضمة الظاهرة، وهي صيغة مبالغة، وفاعلها ضمير مستتر تقديره " هو ".**

هـ. الأفعال التي تنصب مفعولين

اهتمّ النحاة بهذه الأفعال وقسّموها إلى أقسام مختلفة، فهي تشتمل على الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، والأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وينقسم النوع الأخير بدوره إلى: أفعال القلوب وهي: أفعال اليقين وأفعال الرجحان ويُضاف إليها أفعال التحويل.

ثانيا: الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا

هذا النوع من الأفعال يحتاج إلى مفعول به ثانٍ لإتمام المعنى المطلوب من الجملة، فالمعنى لا يتم إلا بوجوده، وهذه الأفعال فيها معنى الإعطاء والمنح، ويذهب بعض النحاة أن المفعول به الأول هو فاعل في المعنى، والفعل المتعدي لمفعولين ينقسم إلى قسمين: قسم يأخذ مفعولين ليس أصلُهما مبتدأ وخبرًا، ويمكنُ أن يكتفيَ بمفعول به واحد، وهي أعطى وأخواتها منها: منح، وهب، كسا، ألبس، سأل، علّم.

ثالثا: الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر

ويشتمل على الأفعال الناسخة التي تحول المبتدأ والخبر إلى مفعولين منصوبين، وفي هذا القسم لا يمكن الاكتفاء بمفعول واحد دون الآخر؛ إذ لا بدّ من ذكرهما معًا في الجملة ليتمّ المعنى المقصود منها، وتنقسم هذه الأفعال إلى قسمين هما: أفعال القلوب: وسميت بذلك لاتصال معانيها بالقلب، كاليقين، والشك، والإنكار، وهي تنقسم إلى قسمين هما: أفعال اليقين: يقين حدوث الفعل، وهي: علم، وجد، درى، ألفى، تعلّم، رأى، نحو:

رأيتك قويًّا، فالكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول.

قويًّا: مفعول به ثانٍ منصوب بتنوين الفتح الظاهر على آخره،

وكذلك جملة: "وجدت الصدقَ فضيلةً" فمعنى وجدت هنا "اعتقدت"، وهي بهذا المعنى فقط تكون من الأفعال التي تنصب مفعولين، وهي مثل: رأيت العلمَ نورًا بمعنى اعتقدت، ولهذا تسمى أفعال القلوب.

رابعا: أفعال الرجحان

هي من الأفعال التي تنصب مفعولين، وسميت بذلك لرجحان حدوث الفعل مثل:

ظننت الأمر سهلًا، وإعرابها: الأمر: مفعول به أول، سهلًا: مفعول به ثانٍ منصوب، وفي مثال آخر: زعمت المطر منهمرًا، وإعراب المطر: مفعول به أول، منهمرًا: مفعول به ثانٍ منصوب.

والغالب في استعمال "زعم" أنّها تُستخدم للظنّ.

أفعال التحويل: وتفيد تحويل الشيء من حال إلى حال، وهي: صيّر، جعل، اتخذ، ترك، حوّل، ردّ، مثل: جعلتُ القصةَ ممتعةً، وتُعرب جَعَل: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محلّ رفع فاعل، القصةَ: مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، ممتعة: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره، وفي مثال آخر: صيرت الجليدَ ماءً، وتُعرب صيّرتُ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، الجليد: مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، ماءً: مفعول به ثانٍ منصوب، وعلامة نصبه تنوين الفتح الظاهر على آخره.

شواهد إعرابية على الأفعال التي تنصب مفعولين[1]

إن الناظر في كتب النحو العربي سيجد عددًا لا بأس به من الشواهد النحوية من جمل وأبيات شعرية وغيرها.

---

(1) www.uobabylon.edu.iq ، www.alukah.net

المثال الأول

تَعلّمْ شِفاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها، فبالِغْ بلطفٍ في التّحَيُّلِ والمَكرِ

تعلّمْ: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. شفاء: مفعول به أول، قهر: مفعول به ثانٍ.

المثال الثاني

عَلِمْتُكَ الباذلَ المعروفَ فانبعثَتْ، إليكَ بي واجفاتُ الشّوقِ والأملِ

علم: فعل ماضٍ مبني على الفتح. التاء: ضمير متصل "فاعل" الكاف: ضمير متصل مفعول به أول. الباذل: مفعول به ثانٍ

المثال الثالث

نَطِقٌ إذا حَطّ الكَلامُ لِثامَهُ، أعْطَى بمَنْطِقِهِ القُلُوبَ عُقُولا

أعطى: فعل ماض، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو. القلوب: مفعول به أول. عقولا: مفعول به ثاني.

المثال الرابع

أعطيتُ الصديقَ كتابًا

أعطى: هو فعل ماضٍ ينصب مفعولين. الصديقَ: مفعول به أول. وكتابًا: مفعول به ثانٍ[1].

---

(1) www.almerja.com

الفصل الثانـي

دراسة تطبيقية في كتاب المفضليات

ثنائية الوظيفة النحوية في كتاب المفضليات

دراسة تطبيقية

ثنائية الوظيفة النحوية في كتاب المفضليات

يوضح هذا الجزء كيف أدت الكلمة وظيفتين في وقت واحد وبيان المعنى لكل وظيفة، وإدخال تعدد الأوجه الإعرابية إلى مفهوم تعدد الوظيفة النحوية.

سمات التحليل النحوي في شروح المفضليات

لم يقتصر عمل شارحي المفضليات على تحليل بعض المفردات نحويا حسب؛ بل يمتد ليشمل الكثير من الموضوعات النحوية، المتصلة بالمفردة المحللة؛ إذ يعمدان أحيانا إلى التعليل والتأويل، ويحتجان ويستشهدان على ذلك بشواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب شعرا ونثرا.

أ. الاختصار:

يبرز الاختصار كثيرا في التحليل النحوي للشارحين، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن التحليل النحوي ليس الغاية من الشرح، وإنما الغاية منه إبانة معنى المفردات والمعنى العام، إلا أن الشارحين قد يريان أن ثمة مشكلا في مفرده ما ينبغي حله، فكثيرا ما يرد حكم على مفردة سواء أكان ذلك الحكم إعرابيا أم صرفيا دون تفسير معتمد على علم النحو، وأمثلة الاختصار كثيرة في الشرحين كالقول لدى الاستشهاد ببيت الشماخ:

كـــلا يـــوميْ طوالـــةُ وصـــلُ أروى ظَنـــــونٌ آن مُطّـــــرَحُ الظنـــــونِ[1]

"موضع كلا نصب [2]"؛ إذ لم يبين الشارح في هذا الموضع العامل في نصب كلا ولا الوظيفة التركيبية ولا العلامة الإعرابية، مختصرا كل ذلك بذكره الحالة الإعرابية فقط، وقوله نقلا

---

(1) الشماخ، ديوانه ص 319

(2) الأنباري، المفضليات 1: 89

عن الأصمعي: " أصل التّلاد " من ولد عندهم، وكان الأصل وِلادا، فقلبوا الواو تاء"[1]، من بيت المزرّد بن ضرار:

وقــد أَصْــبَحَتْ عنــدِي تِــلاداً عَقِيلَــةٍ ومــن كــلِّ مــالٍ مُتْلَــدَاتٌ عَقَائِــلُ [2]

فلم يعلل سبب قلب الواو تاء معتمدا على علم الصرف، واختصر ذلك كله بذكر النتيجة فقط؛ والقول: إن " هو " في موضع المبتدأ " [3]من بيت متمم بن نويرة:

وقــد كــان مِجــذاما إلــى الــرّوعِ رَكضــهُ سَــريعا إلــى الــدّاعي إذا هــو أفزعــا [4]

مكتفيا بالوظيفة النحوية دون ذكر الأمور الأخرى؛ وقوله " اتّنى " أراد " اثتنى " فأدغم الثاء في التاء فأبدلها تاء" [5]، دون ذكر سبب القلب، في بيت جابر بن حني:

تَناولَــــهُ بــــالرمحِ ثــــم اتّنــــى لــــهُ فخــــرَّ صــــريعا لليــــدَينِ وللفــــمِ [6]

ب. التوسع:

قد يتحقق فهم مسألة نحوية مستهدفة بالتوسع في شروح المفضليات كما فعله الأنباري في بيت تأبط شرا[7]:

لا شــــيءَ أســــرعُ مِنــــي لــــيسَ عَــــذرٍ وذا جَنــــاحٍ بِجنْــــبِ الرّبــــدِ خفّــــاقِ

وفيه نقل عن الفراء قوله " العرب تؤثر الرفع في أفعلَ منكَ، إذا وقع خبرا للتبرئة "، ثم نقل

---

(1) المرجع السابق 1: 235

(2) الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر ص 98

(3) التبريزي، المفضليات 3: 1177

(4) مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ديوانهما ص 111. مجذاما: سريعا، أفزعا: فزعا. انظر: التبريزي، المفضليات 3: 1177

(5) التبريزي، المفضليات 2: 955

(6) الضبي، المفضليات، تحقيق" عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر ص 212. لليدين وللفم: كلام في التشفي والشماتة. انظر: التبريزي، المفضليات 2: 955

(7) انظر الأنباري، المفضليات 1: 32 _ 35

عنه أيضا تمثيله على ذلك، بعدها تطرّقَ إلى الخلاف في ذلك أي: رفع خبر " لا "، مضمنّا قول الكسائي، واستشهاده بقول من أقوال العرب، ثم فرق بين النعت الواقع والنعت غير الواقع أي: العامل وغير العامل، مع التمثيل، ثم عمد إلى بيان عمل ليس، وخبرها، وثبات ليس على شكل واحد في التثنية والجمع مع التمثيل والاستشهاد؛ والقول في بيتي سلامة بن جندل:

يـــا دار أســـماءَ بالعليـــاءِ مـــن إضَـــمِ بـــينَ االـــدّكادِكِ مـــن قـــوّ فمَغْضُـــوبِ

كانـــت لنـــا مـــرّةً دارا فغيرَهـــا مـــرُّ الرّيـــاحِ بســـافي التُّـــربِ مجلـــوبِ [1]

" وهذا كما قال النابغة: " يا دارَ ميةَ بالعلياءِ فالسندِ " ثم قال: " أقوتْ ".

إن قيل: بماذا تعلق الجار في هذين الموضعين؟ قلتَ: تعلق في قوله " يا دار أسماء" بقوله "كانت لنا مرّة "، وفي قوله " يا دار ميّة " بقوله: " أفوت "، لأن " دار ميّة " معرفةٌ فلا يكون الفعل صفةٌ له بل يكون حالا.

ويكون هذا كقوله: " يا بؤس للجهل" ثم قال: " ضرارا لأقوامِ".

ولا يمتنع أن يكون " أقوت" و" كانت لنا مرة" منقطعين مما قبلهما، كأنه لما نادى أقبل على غيرهما يخاطبه. فعلى هذين الوجهين يحمل أشباههما من الكلام" [2]؛ إذ استشهد ببيت النابغة لكي يبين تعلق الجار والمجرور في بيت سلامة بن جندل، فبين أن الجار والمجرور " بالعلياءِ " في بيت النابغة متعلق ب " أقوت"، وأن الجار والمجرور " بالعلياء" في بيت سلامة بن جندل متعلق ب " كانت "، ثم قال بأن " أقوت "، و" كانت " أحوال لأن " دار أسماء "، و" دار مية" معرفتان، ثم أجاز انقطاع "أقوت"، و" كانت " عما بعدهما.

وتوسع التبريزي في الجانب الصرفي واستطرد، ففي بيت سلامة بن جندل:

---

(1) سلامة بن جندل، ديوانه ص 221: 222

(2) التبريزي، المفضليات 2: 590

يـــا دار أســـماءَ بالعليـــاءِ مـــن إضَـــمِ بـــينَ االـــدّكادِكِ مـــن قـــوّ فمَغْضُـــوبِ [1]

حلل التبريزي " العلياء " بقوله: " وهو من الواو: علا يعلو، فلأنه أجراه مجرى الأعلام نحو موهب ومزيد ومحبب وحيوة وتهلهل وأشباهها. والأعلام يكثر فيها التغيير والخلاف، لأنها لما كانت لا تُفيد أهملوا مراعاة اشتقاقها وإجرائها على مقاييس أصولها.

وهذا كما جاء في قوله: فما أم خِشفٍ بالعلايةِ، وهو علم، وقد دعاهم خفّة الياء، وغلبتها على الواو، إلى أن قلبوا الواو في قولهم: ناقةٌ عِليان، وصِبية، وعليةٌ، فأبدلوا للكسرة ياء مع الحاجز.

وقد جاء، وليس قبلها ما يوجب تغييرها" [2] ثم ذكر رأيي سيبويه والفراء ثم رجح مذهب البصريين.

ويلاحظ أن ثمة أسبابا تقف وراء التوسع في الإعراب والتحليل النحوي، لم يذكرها الشارحان صراحة، ولعل أبرزها عرض القاعدة النحوية، وبيان أوجهها المختلفة، خاصة إذا جاءت المفردة المراد تحليلها على روايتين مختلفتين، وعرض آراء المذاهب النحوية، والاستشهاد على ذلك، وعرض آراء علماء المذهب الواحد، والسبب الثاني: أن الغاية من شرح المفضليات غاية تعليمية، والتوضيح والتسهيل أمر مهم يتطلب ذكر أمثلة ومسائل عديدة، وطرح أسئلة قد ترد في ذهن المتعلم، والإجابة عليها؛ والسبب الثالث: النقل من الشرّاح، ويبرز هذا كثيرا عند التبريزي؛ إذ كثيرا ما ينقل عن الأنباري وغيره من الشرّاح، والسبب الرابع: إظهار الثقافة النحوية والأدبية، وهذا الأمر ظهر عند الشارحين كليهما، فهما يبرزان ثقافتيهما النحوية من معرفة بقواعد النحو والصرف، والأدبية من معرفة بأشعار العرب وأقوالهم ولغاتهم وأنسابهم.

---

(1) سلامة بن جندل، ديوانه ص 221

(2) التبريزي، المفضليات 2: 591_592

ج. التعليل:

ذكر السيوطي أربعة وعشرين نوعا من العلل، منها: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد،.....[1] وأضاف الحلواني ثلاث علل هي: علة قياس، وعلة التباس، وعلة توهم [2].

ولم تقتصر العلل النحوية في شرحي المفضليات على مجال دون آخر من النحو؛ فقد علل الشارحان بها أحكامهما الإعرابية والصرفية، ولم تقتصر عللهما في المجال الواحد على موضوع من موضوعات ذلك المجال، بل توزعت في مختلف الموضوعات، وكان استخدامهما للعلل إما لإثبات قول، او لرد قول، أو لترجيح قول على آخر.

شاع عند كلا الشارحين استخدام العلل، إلا أن التبريزي كان الأكثر استخداما لتلك العلل، ولا يعني ذلك أن الشارحين قد استخدما كل العلل المذكورة آنفا.

أ. الحمل على المعنى:

علل الشارحان أحكامهما بالحمل على المعنى مثل القول:" وإذا كان نعتا غير واقع آثرت (أي العرب) النصب بغير نون فتقول: لا رجلا تاركا حقه، ولا رجلا متعلِّقا بفرسه، فهذا الواقع.

أمّا النعت الذي ليس بواقع، فقولك: لا ماءٌ عذبٌ لك. وإنما آثرت العرب التنوين في الواقع لأنه في معنى يفعل، فتباعد من معنى الأسماء"[3].

ب. علة الشبه:

علل رفع خبر لا النافية للجنس لشبهه بالمعرفة في بيت تأبط شرا:

---

(1) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ص 83

(2) الحلواني، محمد خير، أصول النحو، ص 115، 118_119

(3) الأنباري، المفضليات 1: 53

لا شـــيءَ أســـرعُ مِنـــي لـــيسَ ذا عـــذرِ وذا جَنـــاحٍ بجَنْـــبِ الرّبـــدِ خفـــاقِ [1]

بالقول: " والعرب تؤثر الرفع في أفعلَ منك إذا وقع خبرا للتبرئة إذا قيل: لا رجلَ أفضلُ منك لأنه مشبّهٌ بالمعرفة " [2]، وعلل جواز جر " الدعاء " تشبيها له بالصفة المشبهة في بيت الجميح:

والحـــارثُ المُســـمِعُ الـــدعاءَ وفـــي أصـــحابهِ مَلجـــأُ ومُعْتَصَـــمُ [3]

"ولك أن تنصب " الدعاء " على المفعول وأن تَجرَّه على التشبيه ب " الحسن الوجه "، لأنهم يشبهون الذي يتعدى بما لا يتعدى، فيضيفونه، كما يشبهون ما لا يتعدى بما يتعدى فيُعملونه " [4].

ج. علة الإتباع:

علل بالإتباع ورود اللام مجرورة مع أنها ليست في موضع جر في بيت جُبيهاء الأشجعي[5]:

فويـــلُ امهـــا كانـــت غبوقـــةً طـــارقٍ ترامـــى بـــه بِيـــدُ الإكـــامِ القـــراوِحِ [6]

"ويروى: ويل امّها" بكسر اللام وليس بمختار، كأن الأصل ويل لأمها، واللام لام الإضافة، وانجرّ " أمّ" بها. ثم حذفت الهمزة تخفيفا وأتبع حركة اللام. ثم حذفت الهمزة تخفيفا وأتبع حركة اللام من " ويل " حركة الميم من " امّها " كما حكي عن بعضهم (الحمدِلله) { الفاتحة 1 } بكسر الدال على الإتباع" [7]؛ وفي مثال ترد أكثر من علة مما يدل على أن النحويين كانوا يعللون في المسألة الواحدة بأكثر من علة.

---

(1) تأبط شرا، ديوانه ص 133

(2) الأنباري، المفضليات 1: 33

(3) الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر ص 42

(4) التبريزي، المفضليات، 1: 203

(5) جبهاء أبو جبهاء وهو لقب له واسمه: يزيد بن خثيمة بن عبي الأشجعي، شاعر بدوي إسلامي.
انظر الزركلي: الأعلام 2: 112

(6) الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر، ص 168

(7) الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر 2: 785

د. علة دلالة الحال:

عَلل بدلالة الحال حذف ضمير الفعل (الخبر) العائد إلى المبتدأ مثل قول التبريزي في بيت المزرد بن ضرار:

سُـــويقةُ بلبـــالٍ إلـــى فلجاتِهـــا فـــذي الرّمـــثِ أبكتنـــي لســـلمى معاهـــدي[1]

"وارتفع " سويقة " بالابتداء. وخبره " أبكتني " بما بعده. وحذف منه الضمير العائد إلى المبتدأ لدلالة اللفظ والحال عليه " [2]، وعلل بدلالة الحال حذف جواب " لو " في بيت المثقب العبدي:

فلـــو أنهـــا مـــن قَبـــلُ دانـــتْ لُبانـــةً علـــى العهـــدِ إذ تصـــطادُني وأصـــيدها [3]

"ولهذا المعنى الذي أُخرج الكلام عليه استغنى " لو" عن الجواب، كما يستغنى عنه في قولك: لو رأيتَ زيدا شابا، لقرينة الحال" [4].

هـ. علة التوهم:

علل بالتوهم نصب المعطوف " جزعا " على المجرور " تأبين " بحرف الجر " الباء " توهما أن المعطوف عليه ليس به حرف جر في بيت متمم بن نويرة:

لَعَمْـــرِي ومـــا دَهْـــرِي بتـــأْبِينِ هَالِـــكٍ ولا جَـــزَعٍ مِمَّـــا أَصَـــابَ فأَوْجَعَـــا [5]

بالقول: "ومن نصب " جزعا" فبإسقاط الباء، وتُوهّمَ أن الأولَ ليسَ به باء وأنه منصوب

---

(1) الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر، ص 75، سويقة بلبال: موضع بالحجاز، لجات: مواضع تتصل بسويقة. انظر: التبريزي، المفضليات 1: 366

(2) التبريزي، المفضليات، 1: 366

(3) المثقب العبدي، ديوانه، ص 84

(4) المرجع السابق 2: 707

(5) اليربوعي، مالك ومتمم ابنا نويرة، ديوانهما ص 106

والتوهّمُ في كلام العرب كثير" [1]، وعلل به تصغير " بنين " على " أبينين " بالقول في بيت السفاح بن بكير [2]:

مـــن يـــكُ لا ســـاءَ فقـــد ســـاءَني تَـــرْك أُبينِيْـــكَ إلـــى غيـــر راعُ [3]

"وقوله " ترك أبينيك " قال بعضهم: صغّر " بنِينَ " على " أُبينِيْنَ " لأنه توهّم أنّ ألف " ابن " من الأصل" [4].

و. علة المطابقة:

عُلل بالمطابقة اختيار النصب في " آل لقيط " مع أن الرفع جائز في بيتي الحصن بن الحمام:

وحَـــي مَنـــافٍ قـــد رأينـــا مَكـــانهم وقُـــرانَ إذ أجـــرى إلينـــا وألجمـــا

وآلَ لَقـــيطٍ إننـــي لـــن أســـوءَهُم إذًا لَكَســـوتُ العَـــمّ بُـــردا مســـهَّما [5]

بالقول: و"آل لقيط" انعطف على قوله: " وحي مناف قد رأينا مكانهم ". وانتصب جميعا بفعل مضمر يفسره ما بعده. والرفع على الابتداء جائز فيها، إلا أنهم يختارون المطابقة إذا صُدر الكلام بمنصوب" [6].

---

(1) الأنباري، المفضليات 2: 65

(2) هو السفاح بن بكير بن معدان اليربوعي، شاعر روى له الضبي قصيدة في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة من بني يربوع. انظر: الزركلي، الأعلام 3: 104

(3) الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر ص 323

(4) التبريزي، المفضليات، 3: 1366

(5) المري، الحصين بن حمام، ص 92

(6) التبريزي، المفضليات، 1: 344

التأويل بالحذف والتقدير عند شارحي المفضليات:

يكثر التأويل بالحذف والتقدير عند شارحي المفضليات، ولعل مرد ذلك أن الشعر له طبيعة خاصة؛ إذ يُحاط بإطار من الوزن والقافية ينبغي ألا يخرج الشاعر عليهما؛ لذا يكثر الخروج عن المألوف نحويا، فيكثر الحذف، فيلجأ الشارحان إلى التأويل.

أمثلة:

1_ المبتدأ: يمثل حذف المبتدأ القول برفع " وجوه عدو " لأنه خبر لمبتدأ محذوف [1] في بيت الحصين بن الحمام:

وجـــوه عـــدوٍّ والصّـــدورُ حَديثـــةٌ بـــوُدِ فـــأودى كـــلُّ وُدٍّ فأنعَمـــا [2]

2_ الخبر: يمثل حذف الخبر القول بارتفاع " يومان " على أنه مبتدأ محذوف الخبر [3] في بيت سلامة بن جندل:

يومـــانِ: يـــومُ مقامـــاتٍ وأنديـــةٍ ويـــومُ سَـــيرٍ إلـــى الأعـــداءِ تأويـــبِ [4]

ويمكن تقدير الخبر بـ " لنا ".

3_ الفعل: يمثل حذف الفعل القول في بيت مقاس العائذي:

بِعـــيشٍ صـــالحٍ مـــا دُمـــتُ فـــيكم وعـــيشُ المَـــرءِ يهبطـــهُ لِماعـــا [5]

"الباء" في قوله " بعيش " تعلقَ بفعل مضمر كأنه قال: أعيشُ بعيشٍ صالح مدة مقامي فيكم".

---

(1) انظر التبريزي، المفضليات 1: 327

(2) المري، الحصين بن الحمام، ديوانه ص 84

(3) التبريزي، المفضليات، 2: 570

(4) سلامة بن جندل، ديوانه ص 92

(5)الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر ص 305

4_ اسم كان: والقول بإضمار اسم كان [1] في بيت الحصين بن الحمام:

ولمّـــا رأيـــتُ الـــوُدَّ لَـــيسَ بِنـــافعي وإن كـــانَ يَومـــا ذا كَواكـــبَ مُظلِمـــا [2]

5_ المفعول به: مثال المفعول به القول بحذف مفعول " رفعت "، أي رفعت رأسي عن الساعد" [3] في بيت الحادرة:

فرفعـــتُ عنـــه وهـــو أحمـــرُ فـــاترٌ قـــد بـــانَ منّـــي غيـــرَ أنْ لـــم يُقطـــعِ [4]

6_ المضاف: مثال حذف المضاف القول في بيت تأبط شرا:

إنـــــي إذا خُلـــــةٌ ضـــــنّتْ بِنائِلهـــــا وأمســـكت بِضـــعيفِ الوَصـــلِ أحـــذاقِ [5]

"والمراد: ذو خلة أو ذات خلة، على حذف المضاف" [6]

---

(1) التبريزي، المفضليات، 1: 324

(2) المري، الحصين بن الحمام، ديوانه ص 81

(3) انظر التبريزي، المفضليات، 1: 239

(4) الحادرة، ديوانه ص 324

(5) تأبط شرا، ديوانه، ص 129

(6) التبريزي، المفضليات 1: 102

ثنائية الوظيفة النحوية في شعر المفضليات

تتعدد الأوجه النحوية في بعض المفردات والجمل في شرح المفضليات، وكان تعدد روايات البيت، واشتراك المعاني النحوية في علامة واحدة، أكثر سببين لتعدد الحالة الإعرابية، يليهما فقدان العلامة الإعرابية، والقول بالإعراب المحلي، واختلاف المعنى، والاختلاف في تقدير المحذوف.

تتعدد الأوجه النحوية بناء على تعدد روايات البيت الواحد، فقد يروي راوٍ بيتا من الأبيات تكون إحدى مفرداته مرفوعة، ويروى راو آخر البيت ذاته برواية أخرى، تكون المفردة ذاتها فيه منصوبة، كالقول برواية أخرى لبيت تأبط شرا:

سَـــدِّد خِلالَـــكَ مِـــن مـــالٍ تُجَمِّعُـــهُ حَتّـــى تُلاقـــي الّـــذي كُـــلُّ اِمـــرِئٍ لاقِ[1]

وهي " ما كل امرئ لاق" إذ وردت " كل " في الرواية الأخرى بالنصب والرفع ف" من نصب " كلا" أوقع لاقيا عليه..... ومن رفع " كلا" رفعه ب " لاق "، وأضمر الهاء، أي: الذي كل امرئ لاقيه"،[2] وبالرواية أيضا تعددت الأوجه الإعرابية للفظة " كل " فوردت " كل أراه " و" كلا أراه"، من بيت بشامة بن غدير المري:

خِـــزْيُ الحيـــاةِ وحَـــرْبُ الصَّـــدِيقِ وكـــــلّا أَرَاهُ طَعَامـــــاً وَبِـــــيلاَ[3]

فبالرفع تكون " كل" مبتدأ، وبالنصب تكون مفعولا به لفعل محذوف تقديره " أرى ". وتعددت بتعدد الروايات أيضا الأوجه الإعرابية ل " الحبيب " من بيت متمم بن نويرة:

داويتُـــهُ كـــلّ الـــدَّوَاءِ وزِدْتُـــه بَـــذْلاً كمـــا يُعطِـــي الحبيـــبُ الْمُوسِـــعُ[4]

---

(1) تأبط شرا، ديوانه ص412

(2) الأنباري، المفضليات 1: 48

(3) الضبي، المفضليات، تحقيق: عبدالسلام هارون، و أحمد شاكر، ص 59

(4) مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ديوانهما، ص 98

فينصب "الحبيب" على المفعول، ويروى " كما يعطي الحبيب" بالرفع ويكون المفعول محذوفا[1].

تتعدد الأوجه النحوية للمفردة الواحدة أو الجملة باشتراك عدد المعاني النحوية في علامة واحدة، مثل القول بأن " إصبعا": " يجوز أن تكون ظرفا حل محل المفعول الثاني، ويجوز أن يكون جعله على المجاز والسعة، نفس الإصبع فيكون مفعولا لا ظرفا" [2] في بيت الكلحبة العريني:

فـــأدرك إبقـــاء العـــرادة ظَلَعُهـــا وقـــد جعلتنـــي مـــن حُزيمـــةَ إصـــبعا[3]

فالمفعول فيه (الظرف) والمفعول به يشتركان في علامة الفتحة الدالة على النصب؛ فيجوز هنا إعراب " إصبعا" مفعولا به على أن يكون المعنى جعلتني إصبعا من حزيمة، ويجوز إعرابها مفعولا فيه على أن يكون المعنى جعلتني بمقدار إصبع من حزيمة. والقول بنصب: لمعا " على المصدر أو الحال [4] من بيت ذي الإصبع العدواني:

وذاكَ فـــي حِقبـــة خلـــتْ ومضـــتْ والـــدهرُ يـــأتي علـــى الفتـــى لمعَـــا [5]

فالمفعول المطلق والحال يشتركان في علامة واحدة هي الفتحة علامة على النصب؛ إذ يمكن إعرابها حالا للدهر، ويمكن إعرابها مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره " يلمع"؛ والقول بأن " طولُ" يجوز أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكونَ خبر مبتدأ [6] في بيت متمم بن نويرة:

فَقُلْـــتُ لَهـــا: طُـــولُ الأَسَـــى إِذْ سَـــأَلْتِنِي ولَوْعَـــةٌ حُـــزْنٍ تَتْـــرُكُ الوَجْـــهَ أَسْـــفَعَا [7]

---

(1) التبريزي، المفضليات، 1: 263

(2) المرجع السابق 1: 147

(3) الضبي، المفضليات، تحقيق عبدالسلام هارون، وأحمد شاكر، ص 32

(4) التبريزي، المفضليات، 2: 739

(5) العدواني، ذو الإصبع، ديوانه ص 60

(6) التبريزي، المفضليات 3: 182

(7) مالك ومتمم، بن ابنا نويرة اليربوعبي، ديوانهما ص 114

فالمبتدأ والخبر يشتركان في علامة واحدة هي الضمة علامة للرفع، فيمكن إعراب " طول" مبتدأ وخبره " تترك"، إذ يجوز إفراد الخبر على الرغم من تعدد المبتدأ لأن المبتدأ يُنزل منزلة المفرد[1]، ويمكن إعراب " طول" خبرا لمبتدأ محذوف تقديره " هو ".

وفي البيت الآتي لسلامة بن جندل السعدي:

كِـــلاَ الفَـــرِيقَينِ أَعلاهـــم وَأَســـفَلُهُمْ يَشْـــقَى بأَرْماحِنـــا غيـــرَ التَّكاذِيـــبِ [2]

ففقدان أعلى العلامة الإعرابية، مكّن الشارح من القول بجواز إعرابها بالرفع والجر؛ فالرفع على أن تكون بدلا من كلا والجر على أن تكون بدلا من الفريقين.

ويجوز أن تكون " ما " في محل جر أو نصب؛ الجر على أن يكون بدلا من " أمره " والنصب على المفعولية ل " أمره "، ويكون " الأمر " مصدر " أمرت " [3] في بيت عبدة بن الطبيب:

إنَّ الكَبِيـــــرَ إذا عَصَـــــاهُ أَهْلُـــــهُ ضَـــاقَتْ يَـــدَاهُ بـــأَمرِهِ مـــا يَصْـــنَعُ [4]

فغياب العلامة الإعرابية من " ما "، أجاز أن يكون لها وجهان إعرابيان؛ إمّا البدل، فتكون في محل جر، أو المفعولية، فتكون في محل نصب، وفقدان العلامة الإعرابية يجعل الوجهين جائزين؛ لأن المعنيين جائزان، فعلى البدل يكون المعنى " ضاقت يداه بصنيعه" [5]، وعلى المفعولية يكون المعنى " ضاقت يداه بأمره بالصنيع والانتهاء إليه" [6]

---

(1) انظر: حسن، عباس، النحو الوافي 1: 415_ 416

(2) سلامة بن جندل، ديوانه ص 113

(3) انظر التبريزي، المفضليات، 2: 691

(4) ابن الطبيب، عبدة، ديوانه، ص 45

(5) التبريزي، المفضليات، 2: 691

(6) المرجع السابق، 2: 691

وظهر أيضا جواز مجيء " جزع " بالجر والنصب، في بيت متمم بن نويرة:

لَعَمْــرِي ومــا دَهْــرِي بتــأبِينِ هَالِــكٍ ولا جَــزَعٍ مِمَّــا أَصَــابَ فأَوْجَعَــا [1]

"جزع " بالجر على العطف على " تأبين " ومن نصب " جزعا " بإسقاط الباء وتوهم أن الأول ليس به باء وأنه منصوب[2]، وقول التبريزي في تحليله للبيت ذاته: ومن نصب " جزعا " فعلى العطف على موضع " الباء " و" بتأبين " في موضع النصب، لأنه خبر " ما " [3]؛ فالجر في جزع هو الإعراب المتبادر؛ لأنه معطوف على المجرور " تأبين "، ولكن القول بالإعراب المعتاد أجاز نصبها عطفا على محل " تأبين " الذي هو في محل نصب خبر ما.

ولــبَعْضُ الصَّــفْحِ والإِعْــرَاضِ عَــنْ ذِي الخَنَــا أَبْقَــى وإِنْ كَــانَ ظَلَــمْ [4]

يجوز أن يكون الموضع الإعرابي ل " الإعراض " الرفع والجر، الرفع بالعطف على بعض، والجر بالعطف على الصفح[5]؛ فالمعنيان المختلفان للبيت أدّيا إلى وجهين إعرابيين مختلفين، فإذا كان المقصود " بعض الصفح وبعض الإعراض " فعلى الجر، وإن كان المقصود " بعض الصفح وكل الإعراض " فعلى الرفع.

هنا جواز رفع " وجوه " وجواز نصبه في بيت الحصين بن الحمام:

وجــوهُ عَــدُوٍّ والصُّــدُورُ حَدِيثَــةٌ بِــوُدٍّ، فــأَوْدَى كــلُّ وُدٍّ فأَنْعَمَــا [6]

فرفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، ونصبه على إضمار فعل [7]؛ على أن يقدر المبتدأ ب " " وجوهنا"، والفعل ب " أذكر "؛ فالاختلاف في تقدير المحذوف أدى إلى تعدد الأوجه النحوية.

---

(1) اليربوعي، مالك ومتمم ابنا نويرة، ديوانهما ص 106

(2) الأنباري، المفضليات 1: 65

(3) التبريزي، المفضليات، 3: 1167

(4) العبدي، المثقب، ديوانه ص 232

(5) الأنباري، المفضليات 2: 134

(6) المري، الحصين بن الحمام، ديوانه ص 84

(7) انظر التبريزي، المفضليات 1: 327

الخاتمة

إن المتأمل في الأصول العامة التي قامت عليها الوظيفة النحوية، وما صاغه النحاة من ضوابط رئيسة توجّه القول في وصف النحو وقواعده التي يتنبه الباحث فيها إلى تجاذب المعنى و الإعراب، وهنا ظهرت ثنائية الوظيفة النحوية في أشعار المفضليات كضابط متعدد و متنوع من جهة، وظهور صفة النحو من جهة أخرى.

وقد قمت بدراسة ثنائية الوظيفة النحوية في كتاب أشعار المفضليات، وذلك من خلال الاستعمال اللغوي لوظيفة المشتقات العاملة في النحو العربي، وبعد الدراسة خلصت لمجموعة من النتائج على النحو الآتي:

_ تدخل الكلمة في الجملة لتؤدي وظيفة نحوية معينة كالدلالة على الفاعل أو المفعول أو الحال وغيرها....

_ ظهرت ثنائية الوظيفة النحوية في أشعار المفضليات في اسم الفاعل واسم المفعول وغيرها ، فهي ليست ضابطا رئيسيا في كثير من المواضع، فبنية الوظيفة النحوية متمثلة في العامل النحوي.

_ يظهر في النص الشعري لدى المفضل الضبي في بعض أشعاره التداخل الدلالي بين الوظائف النحوية، إذ إن الوظيفة النحوية قائمة على القول بالعامل ومنضبطة عند النحاة بضوابط مختلفة.

_ لوحظ من خلال الدراسة أن الثنائية في أشعار المفضليات أسهمت في بناء وإيراد النحو العربي وتنوعه من استخدام المشتقات كاسم الفاعل و المفعول والصفة المشبهة وغيرها.

المراجع

1. إبراهيم ،حافظ ، في رثاء محمد عبدو، 1696، تحقيق ممدوح الشيخ، مكتبة جزيرة الود، القاهرة.
2. الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، القاهرة، 1947، تحقيق محمد أبي الفضل.
3. بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم، بيروت، لبنان، ط5، 1948.
4. البزرة، أحمد مختار، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، دراسة تحليلية لنموذجين من الاشتغال طبيعته وإعرابه، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت.
5. بعيطيش، يحيى، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي _ مطبوع_ أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية.
6. البغدادي، تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، ط2،بيروت، 1980.
7. التبريزي، شرح اختيارات المفضل، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بروت،1969.
8. جرادات، أسامة كامل عارف ،الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، دار الفرقان، العبدلي.
9. الجرجاني، الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، د.ط بيروت 1985.
10. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2004.
11. الجرجاني،، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ، دار المنار، ط 4، 1367.
12. الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، دار المدني، جدة، 1972، تحقيق محمود محمد شاكر.
13. جندل، سلامة، ديوان سلامة بن جندل، 1965،مركز التراث، القاهرة.
14. الجندي، علي، في تاريخ الأدب الجاهلي ، دار التراث، الأولى، 1991، ص159.
15. جني، الخصائص، عالم الكتب، ط1، بيروت، 2006.

16. حراد، رياض، الجملة في اللغة العربية - البنية والوظيفة - رسالة دكتوراة،2014.

17. حسان، تمام، القرائن النحوية، 1974،ج1،دار المعارف، الرباط.

18. حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، القاهرة، 2006،ص178

19. حسن، عباس، النحو الوافي،2003، دار المعارف، ط2، مصر.

20. الحلواني، محمد خير، أصول النحو،2002،دار المعارف،ط2،القاهرة.

21. خلف، عادل، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1994.

22. خلكان، وفيات الأعيان، دار الكتب العلمية، المجلد الأول، بيروت-لبنان،1903

23. خليدة طرشان، الوظائف النحوية العامة والخاصة، 2017، رسالة ماجستير، جامعة العربي، الجزائر.

24. الذبياني، الحادرة، تحقيق ناصر الدين الأسد، ط2، دار العلم، 1995.

25. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق د.عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، حوادث ووفيات.

26. الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد بن الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995.

27. الراجحي، عبدو، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية _ الاسكندرية _ 1992.

28. رضا، يوسف محمد، (2006)، معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، ط1، بيروت.

29. الرمالي، ممدوح عبدالرحمن، العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996.

30. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين،ط1،بيروت،1951.

31. الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.

32. السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1983.

33. السيوطي، جلال، 1998، الأشباه و النظائر النحوية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت.

34. السيوطي، جلال، المطالع السعيدة،1977، تحقيق نبهان ياسين، دار الرسالة،ط1، العراق-بغداد.

35. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (2006)، الاقتراح في علم أصول النحو، دار البيروتي، ط2، دمشق.

36. شامي، يحيى، النصوص التطبيقية في قواعد العربية، دار الفكر العربي، بيروت، 1993.

37. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، طبعة عيسى البابي، القاهرة، 1939.

38. الشريف، الجرجاني،1983،التعريفات،دار الكتب العلمية، ط1، بيروت-لبنان.

39. الصافي، خديجة محمد، (2008)، نسخ الوظائف النحوية، ط1، دار السلام.

40. الضبي، المفضل،أمثال العرب، ، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط2.

41. الضبي، المفضليات، تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد محمد شاكر، ص22، والضبي، المفضليات، تحقيق: قصي الحسين.

42. ضيف، شوقي، تاريخ الأدب الجاهلي، دار المعارف،1995، د.ط، القاهرة.

43. الطبيب، عبدة، شعر عبده بن الطبيب، دار التربية، ط1، بيروت،1989.

44. العباس، محمد علي، الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب، دار الطلائع، القاهرة.

45. عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، دار غريب،د،ط،القاهرة،2006.

46. العبدي، المثقب، ديوان شعر المثقف العبدي، تحقيق حسن كامل، 1909، دار إحياء العلوم، بيروت.

47. العدواني، ذو الإصبع، ديوان ذي الإصبع العدواني،1973،جمعه وحققه عبدالوهاب العدواني، مطبعة الجمهور، الموصل.

48. عمر، أحمد مختار، التدريبات اللغوية والقواعد النحوية، ط2، 1999.

49. عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ط2.

50. الفارس: (أبو الحسن أحمد زكريا اللغوي)، مقاييس اللغة، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت شارع سوريا، 1986، 203/6).

51. فارس، أبو الحسين أحمد،2002، مقاييس اللغة، اتحاد الكتاب العرب،ط2،بيروت.

52. القرش، أبو عبد الرحمن جمال بن إبراهيم، النحو التطبيقي من القرآن والسنة_ دار الضياء،

ط3، 2003.

53. المتوكل،أحمد، التركيبات الوظيفية قضايا و مقاربات، مكتبة دار الأمان، ط1، الرباط، 2005.

54. مجلة فصلية محكمة التراث العربي، ملف الشيخ الطاهر الجزائري، العدد 168، ذو الحجة، 2007.

55. مرعشلي، نديم، مرعشلي، أسامة، (1975).الصحاح في اللغة والعلوم، ط1، بيروت.

56. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937.

57. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، د، ط، القاهرة 2012.

58. مغنية، حبيب يوسف، الوافي في النحو والصرف، دار ومكتبة الهلال، 2001، ط1.

59. المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط5.

60. مكتبة اينو لتمان 1875-1958، ص280، ليدن: أرشيف بريل، 1959.

61. منظور: لسان العرب، مادة (ن. ح. و) دار صادر للطباعة والنشر بيروت - لبنان، ط 1، 1997، 437114.

62. النجار، لطيفة إبراهيم، الوظيفة النحوية بين المركزي والهاشمي ، مجلة مجمع اللغة الأردني، 2001.

63. نعمة، فؤاد، ملخص قواعد اللغة العربية،1994، ط 19، بيروت-لبنان.

64. النعيمي، زينب مديح جبارة، الدلالة النحوية، بين القدامى والمحدثين، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد (12).

65. نهر، هادي، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل، ط1، الأردن،2007.

66. www.almerja.com

67. www.uobabylon.edu.iq /www.alukah.net

Summary

Dual grammar function in the Arabic sentence

Prepared by the researcher

Iman Hamed Abdullah Al-Shayyab

The supervision of Dr

Youssef Rababaa

This study was concerned with researching the dual function of the grammatical function in the Arabic sentence, as it is shown through evidence of usage in Arabic that this function, in the images of many of it, has multiple grammatical functions

The grammarians explain this dualism, relying on different controls, meaning meaning is one of them, and it is a very important control in many aspects of the Arabic grammar theory, except that other controls such as the morphological structure and the grammatical site are advanced on it sometimes, and this may be due to the consistency and stability that these controls achieve for their theory.

The study was devoted to showing the dual function of the grammatical function in the poems of preferences through the grammatical use of working derivatives. The study concluded that the word enters in the sentence to perform a certain grammatical function, such as the indication of the subject, the effect, the case, etc. Among the grammatical functions, as the grammatical function is based on saying the factor and is disciplined when grammarians with different controls.